مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز الحكم الرشيد
(دور المنظمات النسوية نموذجا)

م.د. سيران طه احمد – كلية القانون والسياسة– جامعة السليمانية

الملخص:

إن الحكم الرشيد يعني وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية و الإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وبالتالي فإن الحكم الرشيد يؤدي إلى استدامة التنمية البشرية وأن تطبيقها يتطلب سيادة القانون والشفافية والمسؤولية والمشاركة واللامركزية.

إن منظمات المجتمع المدني يلعب دورا ملموسا في تحقيق التنمية الشاملة و أحداث التحول الديمقراطي من خلال العمل علي غرس القيم و تعزيز الممارسات الديمقراطية في المجتمع و توفير البيئة الملائمة لتأسيس الحكم الرشيد و التنمية. إن تطوير الحكم الرشيد يستلزم مساهمة المرأة في كافة مستويات صنع القرار ولا بد وأن تتوفر لهن فرص متكافئة للمشاركة في جميع عمليات السلام ودعم حماية حقوق المرأة في النزاعات المسلحة، وكذلك تعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية وضمان حقوقهن كمواطنات ومشاركات في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

پوختە:

حکومڕانی دروست بەمانای بوونی سیستەمێکی تەواو لە لێپرسینەوە و لێپێچینەوەی ڕامیاری و کارگێڕی بەرپرسەکان لە پیشە گشتیەکاندا، وە دامودەزگاکانی کۆمەڵگای مەدەنی و کەرتی تایبەتی. بێگومان هەموو حکومڕانی دروست دەبێتە هۆی بەردەوام بوونی پەرەپێدانی مرۆیی وە بۆ جێبەجێکردنی پێداویستی بە سەروەری یاسا و بەرپرسیارێتی و شەفافیەت و ڕێزگرتن لە فرە لایەنی و لامەرکەزییەت.

ڕێکخراوەکانی کۆمەڵگای مەدەنی ڕۆڵێکی کاریگەر دەبینن لە بەدیهێنانی پەرەپێدانی گشتگیری وە ڕودانی گۆڕانکاری دیموکراسی لەڕێگەی کارکردن بۆ چەسپاندنی پەیڕەوکردنی بەهاکانی دیموکراسی لە کۆمەڵگادا وە ئامادەکردنی ژینگەیەکی گونجا بۆ دامەزراندنی حکومڕانی دروست و پەرەپێدان. گەشەکردنی حکومڕانی دروست پێویستی بە بەشداری کردنی ژنان هەیە لەهەموو ئاستەکانی دروست کردنی بڕیاردا کە پێویست دەکات بواری یەکسانیان بۆ بڕەخسێت بۆ بەشداری کردن لە هەموو پرۆسەکانی ئاشتی و پاڵپشتی کردنی پاراستنی مافەکانی ژنان لە ناکۆکیە چەکداریەکاندا، وە لەهەمان کاتدا پشتگیریکردنیان لە بەشداریکردنی سیاسی وە گەرەنتی بەدەستهێنانی مافەکانیان و بەشداریان لە دروستکردنی بڕیاردا لەسەرئاستی ناوخۆدا.

Abstract

The good governance means having an integrated system of accounting and political and administrative accountability for officials in their public jobs, at the same time the ability of accountability for institutions of civil society and the private sector, so the good governance leads to sustainable human development and their application requires the rule of law, transparency and accountability, participation and decentralization. The Civil society organizations play a significant role in achieving comprehensive development and achieve democratic transition by working to instill values and promote appropriate democratic practices in the community and create an environment for the establishment of good governance and development. The development of good governance requires the participation of women in all levels of decision-making, and the equal opportunities should be available for them to participation in all peace processes and support the protection of women's rights in armed conflicts, as well as to enhance their participation in political life and to ensure their rights as citizens and participants in the decision-making process at the local level.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المقدمة

يعد مفهوم (الحكامة الجيدة أو الحكم الرشيد أو الحكم الصالح أو الحوكمة) نمط جديد لتدبير السلطة وتنظيم الإنظمة السياسية والاجتماعية، وهي رؤيا جديدة للدولة وللمجتمع وكذلك العلاقات الرابطة بينهما، من أجل قيادة التغيير في جميع المرافق العمومية والخصوصية، والمجتمع المدني. أن صناعة الحكامة مرتبطة بكل المواطنين بدون استثناء، حيث ترسم معالم الديمقراطية، وترسيخ حقوق الإنسان وتصنع الثقة. وتستوجب في صناعة الحكامة الجيدة وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية و الإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وبالمقابل هناك نضال وتدافع من أجل مواجهة الفساد واستغلال النفوذ والاحتكار والهيمنة.

وفي نفس الوقت لا يمكننا الحديث عن حكامة جيدة دون التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني التي تعتبر بدورهم شريك ووسيط رسمي للدولة. ولكون هذه الهيئات تتفاعل مع كل جهة عن طريق مشاركة فعلية في اقتراح و إيجاد حلول لأنواع قضايا مهمة متعلقة بحياة المواطنين. فضلا عن وجود ارتباط بين الحكم والتنمية البشرية، فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتواصل بدون الحكم الرشيد ولا يمكن أن يكون الحكم رشيدا ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية البشرية.

مشكلة البحث: إن المفهوم الحكامة بحاجة الى تأصيل خصوصا في ظل الظروف السياسية و الإقتصادية التي تعاني من ضعف المشاركة وعدم اعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي. ولذلك نحاول في هذه الدراسة أن نناقش في إشكالية المفاهيم، ولتنتقل الى المؤشرات والأبعاد بالنسبة للحكامة الجيدة .

أسئلة البحث: إن السؤال المطروح في هذا البحث، ماذا نعني بالحكامة؟ ما هي أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية؟ و ما هي معاييرها؟ ونظرا لأهمية و حيوية هذه المواضيع حاليا أكثر من أي وقت مضى؟ تهدف هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو دور منظمات المجتمع المدني و خاصة المنظمات النسوية في ترقية الحكم الرشيد.

أهمية ودوافع إختيار هذا البحث: تتسم أهمية هذا البحث من كونه من البحوث القليلة التي تتناول موضوع الحكامة الجيدة أو الحكم الرشيد، وخاصة لازال النقاش والحوار حول هذا الموضوع مفتوحا بالنسبة إلى المجتمعات النامية، وتكتسي مبادئ الحكم الرشيد أهمية بالغة في هذه الأوضاع الهشة، فهي تضمن أن يكون أساس أية إدارة حكومية ناشئة هو النزاهة والشفافية والمقدرة.

فرضية البحث: إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا إيجابيا في المشاركة مع الحكومة في إنجاز العديد من الأهداف المجتمع، وفي تحمل المسؤولية مع الدولة ومواجهة المشكلات، وحتي في صنع القرارات. وبما إن للمنظمات النسوية دور ومساهمة في بناء المجتمع، وبذل المحاولات لنشر الوعي القانوني و الإجتماعي لدي المجتمع وبشكل أكبر لدي النساء. وبهذا الشأن نتفق تماما مع سينثيا إينولي حيث قالت بأن" السلام لا يكون مستداما إلا إذا تم إدماج المرأة بالكامل وأن السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالمساواة بين النساء والرجال"[١].

منهج البحث: إعتمدنا في دراسة موضوع دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكامة الجيدة إسلوبا يتميز بكونه مزيج من المنهج الوصفي بالإضافة الي منهج التحليل القانوني لدراسة معايير و مفاهيم الحكم الرشيد وبيان عمل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة، محاولين الوصول الي بعض الحلول و المعالجات القانونية لمشكلة هذه الدراسة.

هيكلية البحث: بغية التوصل الي النتائج و تحقيق الأهداف المرجوة قسمنا بحثنا هذا الي ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول منه لبيان مفهوم الحكم الرشيد و معاييرها وذلك من خلال أربع مطالب، تناولنا في المطلب الأول تعريف الحكم الرشيد و تطويرها، وفي المطلب الثاني تطرقنا بإيجاز عن نبذة تأريخية عن الحكم الرشيد، وفي المطلب الثالث بحثنا عن عناصر ومعايير لأساسية للحكم الرشيد، وفي المطلب الرابع تناولنا دور المنظمات الدولية في تعزيز الحكم الرشيد.

أما المبحث الثاني خصصناه لبيان ماهية المجتمع المدني وتطويرها وذلك من خلال ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الاول تعريف و مفهوم المجتمع المدني، وفي المطلب الثاني تناولنا نبذة تأريخية عن تكوين المجتمع المدني، وأخيرا في المطلب الثالث تطرقنا الى معايير وعمل مؤسسات المجتمع المدني. في حين خصصنا المبحث الثالث لدور منظمات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة والذي يتكون بدوره من ثلاث مطالب، إذ نتناول في المطلب الأول مساهمة المجتمع المدني في تعزيزالحكم الرشيد، ونبحث في المطلب الثاني دور منظمات النسوية في تعزيز الحكم الرشيد، أما المطلب الثالث خصصنا لمناقشة الدعم الدولي للمنظمات النسوية في تعزيز الحكم الرشيد، وفي خاتمة البحث سوف نعرض جملة من الإستنتاجات و التوصيات التي نتوصل اليها من خلال البحث.

١- سينثيا إينولي، الإطار المعياري المرأة والسلام والأمن، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منع النزاع و تحويل العدالة و ضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، ص ٢٨، http://wps.unwomen.org/en

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المبحث الأول: مفهوم الحكم الرشيد ومعاييره

أن مفهوم الحكامة الجيدة أو الحكم الرشيد تختلف من دولة إلى أخرى، فهي تتعلق بثبات قيم الديمقراطية، و إستباب الأمن، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. أما في ما يخص أهميتها المرحلية فهي تكتسبها من خلال حضورها القوي في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقارير البنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية التي جعلتها لصيقة بمفهوم التنمية المستدامة[١]. فالحكامة الجيدة، في أي مجتمع وأي مؤسسة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، تبقى من أهم الضروريات لإنجاح المشاريع التنموية، وأن تطبيقها يتطلب سيادة القانون والشفافية والمسؤولية والمشاركة واللامركزية.

المطلب الاول: تعريف الحكم الرشيد وتطويره

يشكل الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة احد المفاهيم و القيم التي أنتجها البنك العالمي ابتداء من سنة ١٩٨٩ من اجل منع تحويل القروض العمومية من مساراتها التنموية إلى مجالات أخرى مثل التسليح أو الفساد المالي. من هذا المنظور، يمكن القول بإن الحكامة الجيدة أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية[٢]. إضافة الي ذلك، فإن الحكم الرشيد يعزز الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والثبات. وفي نفس الوقت، تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبشكل متكرر، وتشكيل مجالس تشريعية لصنع القوانين وتوفر الرقابة، وسلطة قضائية مستقلة تفسر تلك القوانين[٣].

ويعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الحكم الرشيد على أنه " نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما وترتبط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس[٤]. ويعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرة على الحكم شرط محوري للتنمية البشرية المستدامة[٥]. وركزت تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ العام ١٩٩٠، على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الانسان في التنمية، وأصبح النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية، ومن واجب الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية، لتحسين حياة السكان وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية ليندرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الانسانية والمشاركة[٦].

١-العباس الوردي ،الحكامة الجيدة وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب،المصدر: المساء در، ١٧ سبتمبر ٢٠١٢، http://www.marocpress.com/almassae/article-102487.html

٢-دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ٢٠١١/٠٤/٢٩ http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html

٣-منظومة الأمم المتحدة ، الحوكمة، وقت الزيارة ٨/٧/ ٢٠١٥http://www.un.org/ar/globalissues/governance

٤-برنامج تدريبي حول الحكم بالمشاركة، معهد الابحاث التطبيقية- القدس، ٢٠١١، ص ٥-٧

٥-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٦-عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن،العدد:١٨٠٤،٢٣/ ١/ ٢٠٠٧، http://www.csfyemen.org/publication.php?id=24

وبعبارة أدق، أن مفهوم الحكم الرشيد يشير إلى إدارة الشؤون العامة بطريقة محددة تتصف بالرشادة. إذن، تتمثل بوئرة التركيز الأساسية في الحكم الرشيد على أنها: "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية منها والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية". ويمكن القول، بأنها المفهوم الذي تبناه المجتمع الدولي لتجاوز حالة الخلل القائم في نماذج التنمية[١]. ونجد هنا ضرورة التأكيد على إن التنمية والحكم الصالح يمكنهما السير معا اذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية واعلام حر.

وانطلاقا من هذه الخاصية، فان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عرف الحكم الرشيد علي "إنه قدرة الحكومة علي الحفاظ علي السلام الإجتماعي، و ضمان القانون و النظام، و الترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الأقتصادي، و ضمان حد ادني من التأمين الإجتماعي". وكما تم تعريف الحكم الرشيد علي قدرة الحكومة علي عملية الإدارة العامة بكفاءة و فاعلية، بحيث تكون خاضعة للمسألة، ومفتوحة لمشاركة المواطنين وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة[٢]. أما فيما يتعلق باللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذكرت بأن الحكم الرشيد أساسي لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء على الفقر، وضمان معيشة مرضية للجميع.[٣]

ومن جانب أخر، يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ الحكم الصالح الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع، ويتبني نفس تعريف لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للحكم الرشيد، كما أشرنا اليه سابقا[٤]. في هذا الإطار يمكننا القول، بإن الحكامة الجيدة تعبير عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع و موارده. علي الرغم إنه في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات و مؤسسات تشترك في صنع القرار. و منذ عقدين طرأ تطور على هذا المفهوم و أصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كفأة لتحسين نوعية حياة المواطنين و تحقيق رفاهيتهم، و ذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[٥]. نخلص مما سبق أن نجاح الحكامة مرتبط باحترام التعددية، والحق في المعلومة، واحترام القيم الحضارية و المنافسة الحرة المبنية على الشفافية، والإنصاف، ومراقبة الممارسات غير المشروعة، والاحتكار، إضافة الي النزاهة والوقاية من الرشوة، ومحاربة الفساد[٦].

١–العباس الوردي ،المصدرالسابق.

٢–د. ناجي عبدالنور، دور المنظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة المفكر–العدد الثالث، ص ١٠٧ – http://univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r3/mf3a7.pdf

٣–الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، رقم الوثيقة: A/ HRC/ 25/ 27 ، ٢٣سبتمبر ٢٠١٣ http://wps.unwomen.org/en

٤–عبير مصلح، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، ص ٤٣ – http://www.aman-palestine.org/data/itemfiles/ad794e8ea3e53025acf822b87e837b8e.pdf

٥–ادريس ولد قابلة، الحكامة (الإدارة الرشيدة)، ٢٢ كانون الاول ٢٠٠٤.

٦–نور الدين قربال، الحكامة الجيدة، ١١نوفمبر ٢٠١٣، http://www.hespress.com/writers/93581.html

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المطلب الثاني: نبذة تأريخية عن الحكم الرشيد

بعد إستقرار الدول ضمن حدودها الإقليمية التقليدية الموروثة بعد معاهدة سلام ويستفاليا (١٦٤٨) ظهرت للوجود فلسفة جديدة للحكم سميت بالحكم الراشد أو الرشيد أو الحكـم الصالح في المعنى الأصح وقد جاءت بمعنى حسن التقدير والتدبير. هذه الفلسفة جاءت بنوع من التطور والتجديد بإعطاء المجتمع المدني حركة جديدة في إطار الشفافية والمساءلة، وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والثقافية والتوعوية. ولان منظمات المجتمع المدني هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام وبامكانها تشجيع تحركات أكثر ايجابية للمجتمع ككل، وإيجاد مرونة في المشاركة في اتخاذ قرارات من أجل المصلحة العامة. وهكذا أصبحت الحكامة الجيدة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية وهي مطبقة في كل القطاعات وقد ظهر هذا المصطلح بشكل واضح في الثمانينيات أي في الوقت الذي بدء فيه بالتطبيق الميداني لبرامج التكيف الهيكلي والتي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلاد النامية.[١]

لذلك يعد مصطلح الحكامة من أهم المصطلحات التي أحدثت ثورة لعلاقتها بكافة التخصصات. جدير بالذكر إن كلا من المدرستين الفرنسية والانجلوساكسونية يحاولان التأصيل له والتنسب اليهما. وعلي الرغم أنه ظهر في القرن (١٨)، ولم يتم تداوله الا في أواخر القرن (١٩) مع ظهور المقاولة الصناعية نظرا للحاجة الى حفظ التوازن الاقتصادي بنهج المراقبة على المستوى الصناعي[٢].

تجدر الإشارة إلى أن إستعمال مفهوم الحكامة و الحكامة الرشيدة يرجع للبنك الدولي في نهاية الثمانينات، في الحقل التنموي في إطار تأكيده على أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكامة بالدرجة الأولى، و بالذات بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير والتخطيط. إذن الحكامة الجيدة، هي طريقة ممارسة السلطة الاقتصادية، السياسية والإدارية من طرف الحكومة و تسيير موارد البلاد من أجل التطور حيث اعتبرت من طرف البنك الدولي كشرط أساسي ومعيار لتقييم سياسيات التطور، وتعتمد على المبادئ الأربعة فهي المسؤولية، الشفافية، دولة الحق والـقانون، والمشاركة[٣]. وفي بداية التسعينات تعزز مفهوم الحق في التنمية بمفهوم " التنمية البشرية" كما ورد في تقارير الامم المتحدة للتنمية، سواء من البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) أو من جانب البنك الدولي، حيث تمت الدعوة الى مكافحة الفقر وايلاء اهتمام اكبر بالجانب الاجتماعي واعتماد مبدأ المشاركة كجزء من الحق في التنمية ومبدأ الحكم الراشد[٤].

١–د. إبراهيم محمد ادم، منظمات المجتمع المدني ودورها في والديمقراطية والحكم الراشد، مركز التنوير المعرفي، وقت الزيارة ٤/ ٨/ ٢٠١٥ http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=51

٢–م. محاسن، الحكامة الجيدة، ستارتايمز،٣٠/ ٩/ ٢٠٠٩، http://www.startimes.com/?t=19586806

٣–الجهوية الموسـعة وإشكالية الحكـامة الجيدة، ٠٩/١٠/٢٠١١ http://www.startimes.com/?t=29300545

٤–عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة ، الحوار المتمدن–العدد: ١٨٠٤ – ٢٠٠٧ / ١ / ٢٣ http://www.csfyemen.org/publication.php?id=24

وفي الختام ينبغي الإشارة الي ان المواضيع المختلفة التي تندرج تحت عنوان الحكم الرشيد ترتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وخاصة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحسين تقديم الخدمات، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. فمن المعلوم إن إصلاحات الحكم الرشيد في مجال إتاحة الخدمات الحكومية إلى الناس قد تؤدي إلى النهوض بحقوق الإنسان عندما تحسن قدرات الدولة على الوفاء بمسؤوليتها في توفير المنافع العامة الأساسية لحماية عدد من حقوق الإنسان، مثل حق التعليم والصحة والغذاء[١].

١-الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، رقم الوثيقة: A/ HRC/ 25/ 27 ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣، ص٤ http://wps.unwomen.org/en

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المطلب الثالث: العناصر والمعايير الأساسية للحكم الرشيد

إن الحكامة لا بد أن تعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها: صيانة الحرية، أي ضمان توسيع خيارات الناس، وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعالة والشفافية الكاملة في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه والكفوء.

لقد حدد مجلس وزراء خارجية السوق الأوربية المشتركة المبادئ العامة للحكم الرشيد فهي تشمل: سياسات رشيدة اقتصاديا واجتماعيا، شفافية حكومية، وقابلة للمحاسبة المالية، إنشاء محيط ملائم للسوق قصد التنمية، تدابير لمحاربة الرشوة، احترام القانون وحقوق الإنسان، حرية الصحافة والتعبير،وهذه المبادئ ستكون أساسية في علاقات التعاون الجديدة[١].

علي الرغم ان للحكم الرشيد معايير ويمكن أن يصنف كالآتي: الرشادة فى صنع القرار، بناء التوافق، حسن استغلال الموارد والمال العام وعدم أهدارها، والتخطيط السليم والجيد في الادارة. وتعتبر هذه المعايير كلها من الوسائل المهمة للحد من الفساد والرقي التنموي والاقتصادي للمجتمع[٢]. وفي الجانب الاخر، هناك من يقسم معايير الحكامة أو الحكم الرشيد كالأتي: (حسن التدبير، الإشراك، التشارك، التوافق، الفعالية، جودة الخدمات، التواصل والرؤية الاستراتيجية). ومن اجل تمكين الدولة قيام بوظائفها و إيجاد طرق لتحقيق الحكم الرشيد فلابد من مأسسة الدولة، وجود خطط تنمية إستراتيجية واضحة ومرنة ، توفير عنصر المشاركة، سيادة وحكم القانون، الشفافية والمساءلة، العمل من أجل خدمة المجتمع، المساواة وتكافؤ الفرص، تحقيق حاجات الجمهور و المحاسبة[٣].

ولعل ما يضيف إلى أهمية هذا الموضوع هو من خلال تناول المعايير الاساسية التي يستخدم في الحكم الرشيد :-

١.**سيادة القانون:** مما لاشك فيه ان الحكم الرشيد يتبع سيادة القانون[٤]. أي بمعني إن القانون يكون مرجعية للجميع وتطبيقه على جميع المواطنين دون أستثناء أو تمييز .

يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ولا بد من توخي الحياد في إنفاذها وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الانسان[٥]. وتتحقق سيادة القانون من خلال الاستقرار السياسي، احترام القانون والاطار الدستوري، ووجود مؤسسات ديمقراطية وطنية

١-منظومة الأمم المتحدة ، الحوكمة، وقت الزيارة ٢٠١٥ /٨/٧، http://www.un.org/ar/globalissues/governance

٢-برنامج تدريبي حول الحكم بالمشاركة، معهد الابحاث التطبيقية- القدس، ٢٠١١، ص ٥-٧

٣-سامر عبده عقروق ، دور مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، جامعة النجاح الوطنية، https://www.najah.edu/ar/page/3582

4- WHAT IS GOOD GOVERNANCE? HTTP://WWW.GOODGOVERNANCE.ORG.AU/ABOUT-GOOD-GOVERNANCE/WHAT-IS-GOOD-GOVERNANCE/

٥-الدكتورعادل عبداللطيف، الحكم الرشيد:المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط ٢٠١٣، ص١٢

تعمل على تطبيق وتعزيز الاسس السليمة للديمقراطية، والانتخابات الديمقراطية النزيهة، والتدوال السلمي للسلطة، وتنظيم الحياة السياسية، والتنافس الشريف ما بين القوى والاحزاب السياسية، وضمان الامن الشخصي لأي مواطن[١].

٢.المساواة: نقصد بالمساوات هنا التكافؤ في الالتزامات والخدمات و إعطاء الحق لجميع النساء و الرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم. بعبارة اخري أي توفر الفرص والخدمات للمواطنين دون أستثناء، أو أعتبارات شخصية، وأن تكون الحكومة عادلة ومنصفة حين الايفاء بالتزماتها. هذا المعيار يعتمد أساس الانصاف والمساواة في توزيع موارد الدولة على المواطنين[٢]. إضافة الي ذلك، إن توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء يزيد من قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات، كما أنه يزيد من الفرص المتاحة لهم للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم أو الموافقة عليها[٣].

٣.المصلحة العامة: أي تفضيل مصلحة المواطنين والمجتمع على المصلحة الشخصية لبعض الافراد، من خلال إجراءات واضحة ومحددة يعتمدها كل من يعمل في الحكومة بغض النظر عن موقعه في جميع قراراته المهنية للوصول إلى إجماع كبير حول ما يعنيه النفع العام للوطن[٤].

٤.الرؤية الاستراتيجية: الرؤية الاستراتيجية هي اتفاق عام ما بين الحكومة والمواطنين للتوجه العام للدولة من نواحي التطوير التنموي والمجتمعي والاقتصادي. على هذه الرؤية أن تبنى على الحضارة والثقافة الاجتماعية والتاريخية للمجتمع وأن تكون قادرة على أيجاد البدائل المناسبة المتماشية مع الهدف العام لها وأن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية[٥]. إذن يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة مع الاحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية[٦].

٥.الشفافية: تعد أحد المباديء الأساسية للحوكمة وتعود هذه الأهمية الي أنها السلاح الأول لمحاربة الفساد و الإختلاسات، مع وجود الشفافية يصعب حينها إساءة إستخدام السلطة لمصلحة فئة تعمل في الخفاء[٧]. أي وضوح العلاقة ما

١–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ص ٩

٢–التنمية، معلومات حول الحكامة، وقت الزيارة ١١/ ٨/ ٢٠١٥، http://www.tanmia.ma/ar/2012-08-07-11-36-48

٣–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر السابق، ص ٧

٤–عبير مصلح، المصدر السابق، ص ٤٥

٥–برنامج تدريبي حول الحكم بالمشاركة، معهد الابحاث التطبيقية– القدس، ٢٠١١، ص ٥–٧

٦–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر السابق، ص ١٠

٧–أحمد الكردي، مفهوم الشفافية و المقصود بها (طبيعتها واهدافها)، ٢٠يونيو٢٠١١، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/280899

DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

بين السلطة والجمهور. وتحتم الشفافية الوضوح والاجهار في إجراءات تقديم الخدمات[١] والإفصاح عن السياسات العامة المتبعة بجميع أنواعها، كالادارية، والمالية، وسياسات التوظيف، والوضوح في عمليات أتخاذ وتنفيذ القرارت. وينبغي أن يكون الناس قادرين على متابعة وفهم عملية صنع القرار. وهذا يعني أنها سوف تكون قادرة على رؤية واضحة كيف ولماذا اتخذ قرار[٢]. إذن تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات. فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها[٣].

٦.**النزاهة**: هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والإخلاص في سلوك العاملين في العمل، وفي العلاقة مع الآخرين. أي معاملة الجميع بعدالة ودون تمييز، أو أنحياز، ويتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الشأن العام المسؤول عنه [٤].

٧.**المشاركة**: تعني ضمان حق جميع المواطنين بإبداء الرأي و التصويت ، والمشاركة في صنع القرار، سواء كان مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين. وتتطلّب المشاركة توافر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، والحريات العامة بشكل إجمالي، لضمان الحرية السياسية، والانتخابية، والتعبير[٥].

٨. **المساءلة والمحاسبة**: المساءلة هي شرط أساسي للحكم الرشيد، علي الحكومة المحلية واجب الإبلاغ، وتوضيح وتكون مسؤولة عن النتائج المترتبة على القرارات التي أخذتها نيابة عن المجتمع الذي تمثله[٦]. بمعني الأخر، أي إمتثال المؤسسات العامة والخاصة و مؤسسات المجتمع المدني لهذه الأليات التي من شأنها محاسبة المسؤولين عما يقومون، وذلك بهدف تحسين الأداء و محاربة الفساد[٧].

1-Council of Europe, The 12 principles for good governance at local level, with tools for implementation

http://www.coe.int/t/dgap/localdemocracy/Strategy_Innovation/12principles_en.asp

2-WHAT IS GOOD GOVERNANCE?

HTTP://WWW.GOODGOVERNANCE.ORG.AU/ABOUT-GOOD-GOVERNANCE/WHAT-IS-GOOD-GOVERNANCE/

٣–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر السابق، ص ٩

٤–التنمية، معلومات حول الحكامة، وقت الزيارة ٨/١١ /٢٠١٥، http://www.tanmia.ma/ar/2012-08-07-11-36-48

٥–م. محاسن، الحكامة الجيدة، ستارتايمز،٣٠/ ٩/ ٢٠٠٩، http://www.startimes.com/?t=19586806

6 –WHAT IS GOOD GOVERNANCE?

HTTP://WWW.GOODGOVERNANCE.ORG.AU/ABOUT-GOOD-GOVERNANCE/WHAT-IS-GOOD-GOVERNANCE/

٧–الدكتورعادل عبداللطيف، الحكم الرشيد:المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط ٢٠١٣، ص ١٠

٩.**اللامركزية:** إن إضفاء اللامركزية على الحكم يمكن الناس من المشاركة بشكل أكثر مباشرة في علميات الحكم، ويمكن أن يساعد في تمكين الناس الذين كانوا قبل ذلك مستبعدين من عملية صنع القرار[١]. وتشمل الفصل بين السلطات، أن مفهوم اللامركزية يعني عدم وجود صلاحيات مطلقة بيد أي شخص أو هيئة، بل توزيع الصلاحيات والقدرة على أتخاذ وتنفيذ القرارات بين السلطات. أي أن تكون السلطات الاساسية الثلاث (التشريعية، القضائية، والتنفيذية) منفصلة في ممارسة مسؤولياتها، وواجباتها. وأن تكون صلاحيات وأختصاصات كل سلطة تتماشى ولا تتعارض مع السلطتين الأخرتين، بوجود استقلال نسبي وواضح بين كل سلطة واخرى، وأن كان هناك حتمية وضرورة للتعاون والعمل المشترك ما بين السلطات، لأن هذه السلطات الثلاث في النهاية، هي وحدة واحدة تسعى لتحقيق هدف معين. وللامركزية عدة أبعاد ومنها: داخل الحكومة، بين الحكومة والقطاع العام، بين القطاع العام والقطاع الخاص، بين الحكومة المركزية والحكم المحلى، بين الحكومة والمجتمع المدنى[٢].

وجدير بالذكر، فمن المعالم التي رسمها البرلمان الأوربي للحكامة، هي إحترام المبادئ والثوابت، والانخراط، والمسؤولية، والشفافية، والنزاهة، والهمة في العمل، واحترام المؤسسات، واستحضار المصلحة العامة[٣]. وهناك عدة معايير سياسية واقتصادية و اجتماعية و إدارية تشمل الدولة و مؤسساتها و الإدارة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و المواطنين كناشطين اجتماعيين و هي معايير قد تختلف حسب المنظمات و حسب المناطق. إن المعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، تتمحور بالأساس حول تحفيز النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي و حرية التجارة و الخصخصة[٤].

وأخيرا يمكن الإشارة الي المعايير التي حددها منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية فهي تشمل" دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية . وفي هذا الصدد، لقد حدد البنك الدولي معايير الحكامة بالنسبة لشمال إفريقيا، تتضمن " المحاسبة ، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون و المعاملة بالمساواة و المشاركة و تأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، التحكم في الفساد." علاوة علي ذلك، لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معايير للحكامة كالآتي "بالمشاركة، حكم القانون، الشفافية ،حسن الاستجابة،التوافق، المحاسبة"[٥].

١–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ص ٦

٢–برنامج تدريبي حول الحكم بالمشاركة، معهد الابحاث التطبيقية– القدس، ٢٠١١، ص ٥–٧

٣–نور الدين قربال، الحكامة الجيدة، ١١نوفمبر ٢٠١٣،http://www.hespress.com/writers/93581.html

٤–ادريس ولد قابلة، الحكامة (الإدارة الرشيدة)، ٢٢ كانون الاول ٢٠٠٤،

http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/1872.html

٥–م. محاسن، الحكامة الجيدة، ستارتايمز،٣٠/ ٩/ ٢٠٠٩،http://www.startimes.com/?t=19586806

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

ويمكن من خلال هذه الاطلالة قراءة المحددات التالية، عندما تكون الخدمة العامة في حالة تدهور وتعاني من نقص الموظفين والبنى التحتية الأساسية وتواجه صعوبة في تقديم خدمات أساسية وتتسم بسوء الإدارة من حيث الموارد المالية وموارد أخرى أو عندما يتعرض الأشخاص للفساد ولانعدام الكفاءة يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بجميع جوانب الحكم الأخرى ولذلك ينبغي مواصلة الجهود لإدراج مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها في الخدمة العامة وفي مجال الحوكمة بوجه أعم.

المطلب الرابع : دور المنظمات الدولية في تعزيز الحكم الرشيد

وقد أشاد المجتمع الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر في كثير من الإعلانات ووثائق المؤتمرات العالمية بالترابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويؤكد مجلس حقوق الإنسان في تقريرها السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الترابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وأن الحكم الذي يتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة ويلبي احتياجات وتطلعات الشعب، بما في ذلك النساء وأفراد الجماعات الضعيفة والمهمشة[١]، هو الأساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد. ويسلم القرار أيضا بأن هذا الأساس شرط لا غنى عنه لإعمال حقوق الإنسان، ومنها الحق في التنمية البشرية المستدامة. إضافة الي ذلك، يمكن أن يستخدم النهج القائم على حقوق الإنسان على نطاق أوسع بحيث يسترشد به المسؤولون الحكوميون وأخصائيو التنمية في صنع قراراتهم، وهو ما يمكنهم من إتخاذ قرارات تتوافق مع الالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان[٢].

إن منظمة الأمم المتحدة تشجع الحكم الرشيد بوسائل و طرق مختلفة ومن خلال اجهزتها العديدة. وفي هذا المجال يقدم برنامج الأمم المتحدة الأنمائي دعما فعالا للعمليات الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية، عن طريق تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات والدعم التقني وتعزيز قدرة المؤسسات والأفراد. وفي نفس الوقت، يعمل في مجال الدعوة والاتصالات، ودعم الإعلام الجماهيري، ويعزز الحوار ويتوسط فيه[٣]. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مقولة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حيث أشار الي : "ضرورة تحمل الدول لمسؤوليتها في تطبيق الحكم الرشيد من اجل مواطنيها، وكفاءة الإدارة العامة مؤكدا على ضرورة مواجهة الإرهاب الذي ينتشر فى العالم"[٤].

١-الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، رقم الوثيقة: A/ HRC/ 25/ 27 ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣، ص٣-٧ http://wps.unwomen.org/en

٢-الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، المصدر السابق، ص٣-٧

٣-منظومة الأمم المتحدة ، الحوكمة، وقت الزيارة ٨/٧/ ٢٠١٥ http://www.un.org/ar/globalissues/governance

٤-كلمة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٤، http://www.turess.com/attounissia/136066

أما فيما يتعلق بالصندوق النقد الدولي[1]، يعزز الحكم الرشيد من خلال برامجه للإقراض وتقديم المساعدة التقنية. ويشجع صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء على تحسين المساءلة عن طريق تعزيزالشفافية و مكافحة الفساد في السياسات، وذلك تماشيا مع المعايير ومدونات قواعد السلوك المعترف بها دوليا. ويؤكد الصندوق في عمله مع البلدان الفقيرة على نظم ملائمة لتتبع النفقات العامة المتعلقة بالحد من الفقر[2]. وفي هذا الإطار لابد من الإشارة الي البنك الدولي بما يقدم من المساعدات المالية والتقنية والقروض المنخفضة الفائدة والائتمانات دون فوائد والمنح لدعم الاستثمارات في مجالات مثل التعليم والصحة والإدارة العامة والهياكل الأساسية وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص والزراعة وإدارة الموارد البيئية والطبيعية[3]. فضلا عن ذلك، فان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعتزم السير في سياسات لمكافحة الفساد و دعم إقامة بنية أكثر أساسية للإصلاح عن طريق إطلاق (مشاريع الإصلاح الحكومية) كجزء من التعديل البنيوي في القروض الذي إنطلق في الثمانينات القرن الماضي، كما ينصح البنك الدولي دائما بالخصخصة. أما منظمات المساعدة مثل UNDP و المانحون الثنائيون فقد كانوا روادا في تطوير مشاريع الإصلاح المؤسسي[4].

هذا من جانب ومن جانب أخر، لقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في عام (٢٠٠٥)، والغرض الأساسي للصندوق هو دعم عملية التحول الديمقراطي في كل أنحاء العالم بتوفير المساعدة للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية

١–ويقدم صندوق النقد الدولي المشورة السياساتية والتمويل إلى الأعضاء الذين لديهم صعوبات اقتصادية ويعمل مع البلدان النامية لمساعدتها على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحد من الفقر. وبالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي يسعى جاهدا إلى استعادة النمو وفرص العمل في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، فقد قام صندوق النقد الدولي بزيادة حجم إقراضه مستعينا بخبرته في مختلف البلدان لتقديم المشورة إلى الأعضاء بشأن الحلول السياساتية، وهو يدعم تنسيق السياسات العالمية. ولهذا الدور الجديد في الأزمة آثار جدية على البلدان التي تسير على طريق الإصلاحات، ولا سيما تلك التي تتخذ تدابير تقشف قد تؤثر في فعالية تقديم الخدمات العامة وإعمال حقوق الإنسان.

انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، نفس المصدر السابق، ص ١٥

٢–صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوي الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٨ بلدا عضوا مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي.

إنظر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي ٢٠١٣، من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، وقت الزيارة ١١/ ٨/ ٢٠١٥

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2013/pdf/ar13_ara.pdf

٣–وهذا الإقراض من قِبَل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن يؤثر على رسم السياسات فيما يتعلق بتحرير التجارة والاستثمار وتحرير الخدمات والصناعات من الضوابط التنظيمية وخصخصتها. وتقتضي الشروط في بعض الأحيان أن تجري الدول المقترضة إصلاحات في القطاع العام أو تعمل على خصخصة الخدمات العامة. ومن المهم تقييم تأثيرات تلك الإصلاحات أو الشروط على حقوق الإنسان والحيلولة دون وقوع أضرار محتملة ومعالجتها في حال وقوعها.

إنظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، رقم الوثيقة: A/ HRC/ 25/ 27 ، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٦

http://wps.unwomen.org/en

٤–سوزان– روزا كرمان، الفساد و الحكم (الأسباب، العواقب، و الإصلاح)، ترجمة: فؤاد سروجي، الطبعة العربية الأولي، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٣٢٢–٣٢٣ .

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية و التي تهدف إلى بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وكفالة مشاركة جميع المجموعات في العمليات الديمقراطية. بعبارة اخري يكمل الصندوق عمل الأمم المتحدة مع الحكومات وتشجيع مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية. ويدعم صندوق الأمم المتحدة مشاريع التي تساهم في تعزيز صوت المجتمع المدني بحيث يذهب الجزء الأكبر من تمويله إلى منظمات المجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان[١]. وفيما يتعلق، بشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، أنشئت بهدف تحسين الإدارة العامة بشكل كلي عن طريق إقامة شبكة على الإنترنت للربط بين الإدارة العامة للمؤسسات الوطنية والإقليمية، وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات، بالأضافة الى التدريب في مجال سياسات القطاع العام والإدارة. وانطلاقا من هذه الخاصية، فإن الحكم الرشيد لابد أن يتسم بوجود قيادة مميزة ومرنة، وجود قوانين وأنظمة وتشريعات شفافة ومشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني.

١-مفوضية الامم لمتحدة لحقوق الإنسان، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دليل للمجتمع المدني، وقت الزيارة: ٢٠١٥/٨/١٢، http://www.ohchr.org/Documents/Publications/ngohandbook9_ar.pdf

المبحث الثاني: ماهية المجتمع المدني وتطويره

مما لاشك فيه، يساهم المجتمع المدني في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم سواء المدافعون عن حقوق الإنسان، أو المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، أو الجمعيات الخيرية...الخ. ومع ذلك، إن مؤسسات المجتمع المدني ليس مهامها المعارضة السياسية وليست بديلة عن المؤسسات الحكومية، وإنما تعمل من اجل تطوير الاداء العام وتقديم الخدمات التوعوية والتثقيفية والتعبئة والرقابة والرصد والمساءلة، للنهوض بتنمية قطاعات الدولة وتحسين ادائها وتحسين نوع الخدمات المقدمة للمجتمع والاستثمار الامثل للأموال العامة[1]. من هذا المنظور يمكن القول بإن المجتمع المدني هو حقل لتأكيد المصالح الفردية وتحقيقها علي نحو يسهم في الصالح العام[2].

إن العلاقة بين الديمقراطية و المجتمع المدني هي علاقة جدلية و طردية فانه متي ما رسخت أسس الديمقراطية الحقيقية تعززت وتدعمت المؤسسات المجتمع المدني و العكس صحيح. وعلاوة على ذلك، إن منظمات المجتمع المدني يلعب دورا ملموسا في تحقيق التنمية الشاملة وأحداث التحول الديمقراطي من خلال العمل علي غرس القيم و تعزيز الممارسات الديمقراطية في المجتمع و توفير البيئة الملائمة لتأسيس الحكم الرشيد و التنمية[3]. في حين إن الحكم الرشيد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية انسانية مستدامة. تجدر الإشارة إلى إن التنمية هنا لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية، اي تلبية الحاجات الأساسية، لكنها تنمية انسانية شاملة في البشر والمؤسسات المجتمعية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الانسانية[4].

المطلب الاول: تعريف و مفهوم المجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني قد أكتسب معاني مختلفة و اكتسي بمضامين سياسية و ايديولوجية و دلالات معرفية متنوعة، وذلك وفقا للظروف التأريخية الأقتصادية و الإجتماعية التي كان يتم تعريفه فيها ووفقا للتشكيلات المعرفية القائمة آنذاك[5]. إن تعاريف المجتمع المدني قد تتفاوت بحسب المدارس الفكرية التي تناولته. فمن أوائل المدارس الفكرية التي تعرضت لمفهوم المجتمع المدني كانت المدرسة الليبرالية بشقيها الإقتصادي و السياسي . فمن الناحية أكدت مدرسة الإقتصاد السياسي الأسكتلندية علي جانب الإقتصادي في مفهوم المجتمع المدني الذي يقوم علي حرية التجارة و العمل. من ناحية اخري أكدت

١–سعيد ياسين موسي، الحوار المتمدن، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ١٧/ ٣/ ٢٠١٤،
http://www.m.ahewar.org

٢–د. سربست ني، المجتمع المدني (السيرة الفلسفية للمفهوم)، مؤسسة حمدي للطباعة و النشر، السليمانية، ٢٠٠٦، ص٢٢٠

٣–د. ناجي عبدالنور، نفس المصدر السابق، ص ١١٢–١١٣

٤–عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة الاشكاليات والتحديات، الحوار المتمدن، العدد–١٨٢٠، ٨/٢/ ٢٠٠٧،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88141

٥–أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني (دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي و الإجتماعي و التغلغل الفكري)، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٩

المدرسة الليبرالية في شقها السياسي علي المجتمع المدني بوصفه سمة أساسية في الدولة الدستورية التي تحظي بالشرعية في مواجهة مواطنيها[١]. لقد توالت الاجتهادات بإن المجتمع المدني يشكل احد المفاهيم الأساسية في الانتقال الديمقراطي و خاصة فيما يتعلق بدورها في تكريس التصورات الغربية حول الكوسموبوليتانية الجديدة المبادئ والقواعد و الحركيات السياسية الليبرالية. فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا انه اختلفت المدارس كثيرا حول ماهيته.كما أن هنالك نقاش واسع حول مستوى محوريته في ترقية الحكم الرشيد الذي يقتضي الشفافية بالمشاركة، ويقتضي أيضا الحسبة الديمقراطية بالمراقبة والمتابعة والمسؤولية [٢].

إن المجتمع المدني، وهو مصطلح يشمل على مجموعة واسعة من المنظمات والمجموعات من القطاع الخاص لها مصالح وأهداف متعددة، بما في ذلك الهيئات المهنية والتجارية والخدمية والدينية والترفيهية. تؤدي مؤسسات العمل المدني في دول العالم جميعها، وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية، دورا بارزا في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات، وتساهم في تعزيز السلوك المدني. ويمكن القول ببساطة إن المجتمع المدني، هو مجموعة المؤسسات غير الرسمية، التطوعية، المكونة من الأحزاب السياسية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع. وتتلخص طبيعة عمل المجتمع المدني في الرقابة والتقييم، المحاسبة والمساءلة، والمتابعة والتطوير، والأهم من ذلك، المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع وتنمية من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية[٣]. وفي هذا الصدد، يؤكد مايكل والز "بان المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي يشمل علي ضمانة جميع الظروف التي تكفل الحياة الإجتماعية الجديدة، فهو الذي يكون في إطاره البشري شكلا إجتماعيا من خلاله يتواصلون ويرتبطون ببعضهم البعض"[٤].

جدير بالذكر، إن المفهوم المعاصر للمجتمع المدني هو المجتمع الذي ساهم أفراده بشكل منظم في إتخاذ القرارات الخاصة به من خلال مؤسسات سياسة و إقتصادية و إجتماعية و ثقافية مدنية تعمل خارج أطر نفوذ و سيطرة الدولة. ويجسد ذلك أيضا الرأي الذي يعتبر أن المجتمع المدني هو قدرة أخلاقية و ثقافية مجتمعية وحتي إقتصادية، مستقلة ومنظمة بمواجهة تسلط الدولة وتعسفها المحتمل[٥]. رغم أنه قد بان واضحا بان الدولة هي وليدة أرادة عامة حرة مستقلة و معبرة عن مصالح المجتمع، وتعبر عن توازن عام بين جميع قوي المجتمع وتعكس ذلك في أنظمتها و مؤسساتها و تشريعاتها، و بالتالي فان المجتمع

١–ستيفن ديلو، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، الطبعة الأولي، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٠

٢–دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ٢٠١١/٠٤/٢٩،
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html

٣–سامر عبده عقروق، دور مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، جامعة النجاح الوطنية، تأريخ الزيارة ١٢/٢٥/ ٢٠١٥، https://www.najah.edu/ar/page/3582

٤–زبير رسول أحمد، المجتمع المدني و الدولة، إشكالية العلاقة (العراق كحالة للدراسة)، مؤسسة حمدي للطباعة و النشر، السليمانية، ٢٠٠٨، ص٣١–٣٢

٥–د. سربست نبي، نفس المصدر السابق، ص٢٢٠

المدني هو الحالة الطبيعية التي يجب الحفاظ عليه و إقامة التوازن بينه وبين الدولة[١]. ونجد هنا ضرورة التأكيد على ان مفهوم المجتمع المدني يشير الي مختلف التنظيمات و الهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضي الأرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم و الدفاع عنها[٢]. وانطلاقا من هذه الخاصية، لقد أصبح المجتمع المدني فاعلا أساسيا في النهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية، خاصة بعد فشل المبادرات الفوقية والقطاعية من طرف الدولة. ومن المسلم به، إن هنالك ارتباطا وثيقا بين المجتمع المدني وقضايا الديمقراطية والحكم الرشيد لارتباط المنظمات بعدد كبير من القضايا والمفاهيم السياسية والفكرية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية وبالآليات المعتمدة لتحقيق هذا الارتباط ولتشكيل الصورة الديمقراطية المستهدفة من بناء المجتمع المدني[٣].

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فان منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الروابط الجمعيات التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية. وهي تشمل النقابات، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية، والجمعيات الخيرية، ورابطات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية والرياضية، والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية، وجماعات البيئة، والروابط المهنية، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية ، ووسائل الإعلام. وتدخل فيها أيضا الأحزاب السياسية، وإن كانت تعد جزءا من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء في حال تمثيلها في البرلمان[٤]. يمكننا أن نتطرق في هذا الإطار الي تعريف ستيفن ديلو، حيث إستنادا الي قول (جين بيثكي إلشتاين) بان المجتمع المدني يتكون من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالبا مايطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، مثل الأسر، المنظمات الدينية، إتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية، والجمعيات الخيرية، منظمات الأحياء.....إلخ[٥].

ونخلص مما سبق، ان المجتمع المدني قد يتكون من مجموعة من المؤسسات غير الرسمية، التطوعية، أو المكونة من الأحزاب السياسية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع[٦]. و بعبارة أدق، إن منظمات المجتمع المدني تتصف بالنبع الذي يتولد منه رأس المال الاجتماعي، حيث جماعة من الناس تعمل معا من أجل هدف مشترك وهو الأمر اللازم للحكم الرشيد. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة، وأن تراقب خطى تنفيذ ذلك الإصلاح[٧].

١–د.كامران الصالحي، في الديمقراطية و المجتمع المدني (دراسة تحليلية سياسية)، مؤسسة موكرياني للطباعة و النشر، الطبعة الأولي، اربيل، ٢٠٠٢، ص ١٤٧.

٢–د. ناجي عبدالنور، نفس المصدر السابق، ص ١١٢–١١٣.

٣–د. إبراهيم محمد ادم، منظمات المجتمع المدني ودورها في والديمقراطية والحكم الراشد، مركز التنوير المعرفي، وقت الزيارة ٤/ ٨/ ٢٠١٥، http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=51

٤–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر السابق، ص ٩.

٥–ستيفن ديلو، نفس المصدر السابق ، ص٢٤ .

٦–مفهوم منظمات المجتمع المدني و أهمية دور المرأة، ٣١ أيار ٢٠١٥،http://syriantf.com/blog/2015/03/31

٧–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر السابق، ص٦.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المطلب الثاني: نبذة تأريخية عن تكوين المجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني يبدو في الظاهر انه حديث النشأة ومرتبط بالأنظمة الديمقراطية ، ولكنه عريق نسبيا لقد صاحب النقلة الكبرى التي أحدثها (عصر النهضة) في أوربا ويمكن القول أن (روسو) هو أول من وضع حجر الأساس لهذا المفهوم من خلال أفكاره فى كتاب (العقد الاجتماعي)[١]. فمن الواضح، إن تطور ونشأة المجتمع المدني مرتبط بمفهوم الدولة ومؤسساتها لأنها المؤسسة الأولى للمجتمع المدني[٢]. فعندما تطورت المجتمعات وازداد عدد أعضاؤها برزت الحاجة إلي وجود الدولة لتنظيم حياة البشر والفصل بين المنازعات وتنزيل قيم الواجبات والحقوق. مرت تلك الدول بأنظمة حكم مختلفة منذ دولة المدينة عند أرسطو وأفلاطون إلي الدولة الإمبراطورية في العهد الروماني ثم الدولة الأمة التي نتجت عن معاهدة سلام ويستفاليا ١٦٤٨م . وفي الجانب الاخر، هنالك الربط بين فكرة المجتمع المدني والديمقراطية فقد بدأت ديمقراطية اسبارتا وأثينا بإشراك كل فئات المجتمع في القرارات العامة[٣].

وجد المجتمع المدني تعبيره السياسي و القانوني الأول، في أعلان حقوق الأنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية، حيث تحول عمليا الي فكرة المواطنة بمعناها الحديث، وحيث بدأ تأريخ فكرة المواطنة المعاصر التي تطورت منذ ذلك الحين. ومنذ الثورة الفرنسية و التحولات المتأخمة لها في أمريكا و بريطانيا والمجتمع المدني يمر متوقفا عند محطات عديدة [٤]. من المتفق عليه، فأن ميلاد مفهوم المجتمع المدني وتطوره مرتبطا كان بميلاد الدولة المعاصرة، لذا فان إستيعاب عملية التطور التي شهده هذا المجتمع يستوجب قراءة أراء المفكرين و المنظرين الذين ساهموا في نشوء الفكر المعاصر حول الدولة و المجتمع المدني. وفي

١–تعد مدرسة العقد الإجتماعي من أولي المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن السادس عشر و تعتبر إسهامات فلاسفتها، وما ترتب عليها من جدال وخلاف، من مصادر التراكم النظري و المعرفي الذي أفادت منه نظرية المجتمع المدني.

انظر: أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني (دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي و الإجتماعي و التغلغل الفكري)، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٢

٢–إن الدولة في الفكر السياسي الأوروبي القديم يقصد بها "مجتمع مدني" الذي يمثل تجمعا سياسيا، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة و يتصرفون وفقا لها.

انظر: زبير رسول أحمد، المجتمع المدني و الدولة، إشكالية العلاقة (العراق كحالة للدراسة)، مؤسسة حمدي للطباعة و النشر، السليمانية، ٢٠٠٨، ص٣٠

٣–د. إبراهيم محمد ادم، منظمات المجتمع المدني ودورها في والديمقراطية والحكم الراشد، مركز التنوير المعرفي، وقت الزيارة ٤/ ٨/ ٢٠١٥، http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=51

٤–وحسب الرأي د. عزمي بشارة، فمن الخطأ أن نكتب تأريخ المجتمع المدني عبر البحث عن معاينة الحالية في التأريخ، فإذا كانت المرحلة الحالية تعني توطيد المبادرات الإجتماعية الذاتية و المنظمات غير الحكومية و التنظيمات النسوية و البيئية و غيرها من المؤسسات اللابرلمانية، فإن المطالبة بالبرلمان و حرية التعبير و الإجتماع و شمولية حق التصويت هي مرحلة أخري لتطور المجتمع المدني، ومن الخطأ البحث عن المنظمات غير الحكومية في أيام الثورة الفرنسية، مثلا كأنماط سابقة للمجتمع المدني. تأريخ لمجتمع المدني ليس إذا تأريخ المنظمات و المؤسسات الأهلية، وإنما التشديد علي دور هذه المؤسسات هو من مميزات إحدي المراحل في تأريخه.

انظر: الدكتور عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٣–٤٤

هذا الشأن، انتقد الفيلسوف الألماني هيغل نظرية العقد الإجتماعي واعتبر المجتمع المدني اداة عاجزة عن تحقيق الأمن و الأستقرار لأفراده علي نقيض الدولة والتي كان يري فيها الإطار الحقيقي لتحقيق المصلحة العامة والخاصة. ومع ذلك، إن مفهوم المجتمع المدني قد شهد بدايات جديدة مع الأطروحات الفكرية للمفكر انطونيو غرامشي الذي دعا الي التمييز في البني العليا للمجتمع بين المجتمع السياسي والمدني. ورأي إن هذا الأخير يتسم بطابع الهيمنة الثقافية التي يمارسها النخبة المثقفة الواعية في موازاة المجتمع السياسي الذي يعبر عنه من خلال الدولة. في الواقع إن مساهمة غرامشي الأساسية لاتكمن في أحيائه لفكرة المجتمع المدني بل في إعادة الإعتبار للثقافة و الأيديولوجيا و للعامل الإنساني الذاتي في عملية التغير[1]. والذي يهمنا هنا هو التعرف على ما قدمه غرامشي بصدد المجتمع المدني يعتبر تطويرا للرؤية الماركسية في هذا المجال في ظل ماجري من تطور في المستوي الإقتصادي في المجتمع الرأسمالي وأيضا ما حدث من تطور لدور الدولة وألياتها وعلاقتها بالمجتمع المدني[2].

حول نشوء المجتمع المدني، ينبغي أن نشير الي أراء مختلفة ومنها أدم فرجيسن حيث يعتبر المجتمع المدني بانها " تشمل كل التفاعلات السياسية و الاقتصادية و التجارية التي تمس بناءا اجتماعيا محددا بدولة قائمة. وهذا ما اختلف كثيرا عن ما سبقه من أفكار، مثل جون بودان الذي اعتبر أن المجتمع المدني يقصد به أساسا الطبقات الفعالة اجتماعيا واقتصاديا ولكنها التابعة سياسيا للملكية. أما هوبز فاعتبرالمجتمع المدني (أو المتمدن) انه النظام وليس النسق السياسي و المؤسسات التي تؤسسها الدولة لمنع انتشار العنف و اللااستقرار. أما جون لوك فاعتبر المجتمع المدني بأنه " هيكلة موحدة و قائمة على قانون مشترك وقضاء للتقاضي قادر على اصدر الإحكام الضرورية لفض النزاعات ومعاقبة المجرمين. ولكن ادم سميث عرف المجتمع المدني على انه اقتصاد تجاري و تقاسم للعمل مع الإقرار بالحاجة للتعاون والمساعدة المتبادلة. انه منطق قائم على المبادرة و الحاجة المشتركة للإنسان والمجتمع[3]. أما كارل ماركس فانه كان يري بان المجتمع هو الأساس الواقعي للدولة و التي بدورها تستمد وجودها و استمراريتها من ظاهرة إنقسام المجتمع الي طبقات، وإن الدولة هي اداة لتوظيف إستمرارية سيطرة الطبقة الإقتصادية القوية علي طبقات الأخري وبالتالي فان الدولة عند ماركس هي تعبير عن الصراع الطبقي وتمثل دكتاتورية الطبقة الأقوي. ولقد بني ماركس تصوره للمجتمع المدني على مفاهيم وسائل الإنتاج و خطورة الرأسمالية وصراع الطبقات، بحيث يتطابق مع مفهومه للبنية التحتية من خلال تأكيده علي الأسس المادية و الأيديولوجية للوجود المجتمعي و يري الحل في تطوير مجتمع سياسي في إطار سياسي موحد (ديكتاتورية البروليتاريا)[4].

١–كان غرامشي يخوض صراعا في إطار الحزب الشيوعي الإيطالي من أجل عملية التغير السياسي و يعلق أهمية خاصة علي الدور السياسي و الثقافي للأحزاب السياسية في تحقيق الهيمنة الثقافية من خلال أعضائها المثقفين. ومن هنا لم يهتم غرامشي كثيرا بمؤسسات المجتمع المدني حيث انه كان يعتبرها برجوازية في ثقافتها. الا إنه يركز علي دور المثقفين العضويين أي أعضاء الحزب الإشتراكي و نوادي و مجالس العمال في عملية التغير و بالتالي فانها هي التي تشكل نواة الدولة الحديثة. انظر: د.كامران الصالحي، المصدر السابق، ص ١٤٢– ١٤٦

٢–ستيفن ديلو، نفس المصدر السابق، ص٢١

٣–دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ٢٠١١/٠٤/٢٩،

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html

٤–د.كامران الصالحي، في الديمقراطية و المجتمع المدني (دراسة تحليلية سياسية)، نفس المصدر السابق، ص١٤٢

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

وفي هذا الإطار لابد من التطرق الي تصورات جارلس تايلور بشأن المجتمع المدني حين صنفه الي:

١. المجتمع المدني (بالمعنى الجزئي) يقصد به مجموعة الجمعيات المستقلة مثل العائلة او الكنيسة وجماعات المصالح و التي لا تقع تحت وصاية الدولة.

٢. المجتمع المدني (بالمعنى الوظيفي) يوجد عندما يكون المجتمع ككل قادرا على بناء و تنسيق نشاطاته حول الجمعيات المستقلة و المبادرة في مجالات اختصاصات و وظيفية محددة بعينها (البيئة، المرأة، الثقافة ..... الدين) .

٣.اما المجتمع المدني (بالمعنى الشامل)، يقصد بها مجمل الجمعيات (بما في ذلك جماعات الضغط) التي بإمكانها التوجيه الفعلي لسياسات الدولة [١].

ويجب التنويه، بان عبارة المجتمع المدني أصبحت تستخدم و محط الأهتمام العام من قيبل رواد الحركات الأجتماعية و دعاة الديمقراطية والمواطنة في العديد من دول العالم منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين، وخاصة مع تقديم المنظور السياسي المتغير فرصا جديدة للجماعات المدنية، في الدول المنبثقة من النظم الديكتاتورية. يمكن أن يعزي هذا الإهتمام بالمجتمع المدني إلي عدة من العوامل أبرزها، كالدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني قبل أن تستطيع الأحزاب السياسية الفعلية العمل قانونيا في تحمل المسؤولية ضد الأنظمة التوتاليتارية في أسيا وأوروبا الشرقية" وكذلك ردة الفعل المعاكسة و السريعة التي أبداها المواطنون تجاه الأحزاب السياسية، بعد إن كانوا قد أختبروا أنظمة الحكم القائمة علي الحزب الواحد في العديد من هذه البلدان" فضلا عن ردة الفعل المناصرين المتنعمين بالديمقراطية راسخة، حيث وضعوا آمالهم في المجتمع المدني كوسيلة تجديد سياسية وإجتماعية[٢]. ويتبين من ذلك، فإن أهم مظاهر هذه العوامل ترجع الي زيادة الوعي بحقوق الأنسان، ورغبة المواطنين للحصول علي مزيد من الحقوق، ولممارسة نوعا من الرقابة علي سلطة الحكومات، ولوضع ضوابط للحكومات وخاصة العسكرية، ولتأكيد حق المواطنين في المشاركة إي إدارة المجتمع، وللدفاع عن حقوق الضعفاء في المجتمع[٣].

إن منظمات المجتمع المدني، ومنها المنظمات غيرالحكومية تتنوع وظائف وأدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي. كما ترتبط حيوية هذا الدور إرتباطا وثيقا بمدي رسوخ أسس الديمقراطية و قواعدها[٤].

١–دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، نفس المصدر السابق.

٢–إيفان دوهرتي، إختلال ميزان الديمقراطية (لاتستطع المجتمع المدني الحلول محل الأحزاب السياسية)، ترجمة: نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٦، ص٥.

٣–مدحت محمد أبو النصر، أدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعتات الأهلية من منظور التمكين و الشراكة و الشفافية والمساءلة و القيادة و التطوع والتشبيك و الجودة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٨

٤–د. ناجي عبدالنور، نفس المصدر السابق، ص ١١٢–١١٣

تجدر الاشارة الى ان منظمات المجتمع المدني يعد احد المفاهيم التي كثر استعمالها بعد الانتفاضة العمالية لنقابة تضامن في بولندا سنة ١٩٨٠ والتي أحدثت تدريجيا حراكا اجتماعيا افرز موجات من التغيرات السياسية التي أنهت التوافق الايديولوجي الاشتراكي للكتلة الشرقية[١]. ولكن مع نهاية القرن العشرين طرح المجتمع الدولي بقوة مفهوم تمكين و تقوية المجتمع المدني كحركة إجتماعية و ذلك من خلال مجموعة من المؤتمرات العالمية. في نهاية الألفية الثانية عقدت مجموعة من المؤتمرات الدولية نذكر منها: المؤتمر الثالث لرابطة التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، والمؤتمر العالمي للمنظمات غير الحكومية التي انعقدت في كوريا – أكتوبر ١٩٩٩، لمؤسسات المجتمع المدني و التي انعقدت في كندا– ديسمبر ١٩٩٩. إضافة الي سلسلة من المؤتمرات العالمية للمنظمات غير الحكومية، حيث عقدت بعض منها في إطار الأمم المتحدة من أجل تأسيس منتدي عالمي للمنظمات غير الحكومية يراقب أعمال الجمية العامة للأمم المتحدة، و هنالك مؤتمرات أخري خارج نطاق الأمم المتحدة تبادر بها منظمات وشبكات دولية غير حكومية[٢].

تجدر الإشارة إلى أنه لايمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة و هشة أو انها تسلطية و تابعة وناقصة أو فاقدة للشرعية، و بالتالي فان عملية بناء المجتمع المدني و تفعيله تتضمن في الوقت نفسه عملية بناء للدولة بحيث تصبح دولة مؤسسات وقوانين تلتحم بمجتمعها المدني و تتفاعل معه تعبيرا عنه و إنبثاقا منه. فمن الواضح، إن حالة تغيب المجتمع المدني تكون سائدة في أغلب الأنظمة الحاكمة المستبدة، أما في الأنظمة الديمقراطية و التي تسود فيها تطبيق مبدأ فصل السلطات (علي أساس التوازن و عدم التدخل) فنلاحظ التوازن بين الدولة و المجتمع المدني واضحة في كافة جوانب الحياة، وتمتاز مؤسسات المجتمع المدني بالبروز والأستقرار والتعبير عن قيم ومصالح قوي وفئات مختلفة للمجتمع ولها قابيلية الأستجابة للتغيرات والمستجدات العصرية والدولة قادرة علي إدارة وحل الصراعات والمنافسات الموجودة في المجتمع بأساليب الحوار الحضاري والوسائل السلمية و الديمقراطية[٣].

ولابد أن لا ننسي، بأن منظمات المجتمع المدني تعاني من التهميش والضعف في كثير من البلدان النامية. فهي تفتقر إلى القدرات في مجالات البحث والرقابة و المناصرة والوصول بخدماتها إلى المناطق النائية وإقامة الشبكات والإدارة و تحصيل الإيرادات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تحتاج لأن تكون أكثر خضوعا للمسائلة أمام السلطات أو أصحاب المصلحة في أنشطتها. كما أن بعضها يعمل في بيئات قانونية وتنظيمية شديدة وغير متعاونة[٤]. مما ذكر من المحاور السابقة، يبرز طبيعة علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة ، فهو التأكد علي فعالية المجتمع في مواجهة الدولـة كأحد الشروط الأساسية للتنمية. ويمكن القول، مع المتغيرات الدولية منذ تسعينيات القرن الماضي تزايد الإهتمام الدولي بالمنظمات غيرالحكومية كشريك الدولة في

١–دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، المصدر السابق،
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html

٢–مدحت محمد أبو النصر، أدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعتات الأهلية من منظور التمكين و الشراكة و الشفافية و المساءلة و القيادة و التطوع والتشبيك و الجودة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٨–٦٩

٣–سيروان أبوبكر عزيز، المجتمع المدني في الفكر الإسلامي و الغربي بين النظرية و التطبيق، (رسالة مقدمة الي كلية القانون و الفقة المقارن– الجامعة العالمية للعلوم الأسلامية لنيل شهادة ماجستير بإشراف د. كامران الصالحي)، ٢٠٠٤،ص ٩٧–١٠٠

٤–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المصدر السابق، ص ٢٤

التنمية. وتزايد ذلك الأهتمام في بداية القرن الحالي حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني بكل تنوعها مقبولة لدي الرأي العام والحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات الدولية المتاحة.

المطلب الثالث: معايير عمل مؤسسات المجتمع المدني

لقد تضافرت عوامل ومتغيرات مختلفة محلية وعالمية لفرض ضرورة تحديث الدولة ومراجعة توجيه دورها ووظيفتها تمهيدا لتأمين البيئة والسياق المناسب الذي يتأسس عليه الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري. فمن المعلوم، إن الحكم يشمل الدولة، غيرأنه يتجاوزها ليضم القطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه العناصر الثلاثة جميعها تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية البشرية المستدامة، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية. والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل. أما المجتمع المدني، فيسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي، و تقوم بتعبئة الجماعات من أجل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونظرا لأن لكل عنصر من هذه العناصرنقاط قوته وضعفه، فإن أحد الأهداف الرئيسية لما نقدمه من دعم للحكم الرشيد إنما يتمثل في تشجيع التفاعل البناء بين هذه العناصر الثلاثة جميعها. وبالتالي، فإن المجتمع المدني هو أكثر من مجرد المجتمع في حد ذاته. فهو ذلك الجزء من المجتمع الذي يربط الأفراد بالمجال العام وبالدولة ـ إنه الوجه السياسي للمجتمع[١].

إن مؤسسات المجتمع المدني، تقوم بتنفيذ عملها من خلال مجموعة متكاملة من الأطر السلوكية والأخلاقية، أهمها مبدأ العمل التطوعي والمشاركة، وجود هيكلية تنظيمية، الاستقلالية وعدم التبعية، الشفافية، المصداقية والقبول للمحاسبة والمساءلة[٢]. وليس شرطا أن تكون منظمات المجتمع المدني للوهلة الأولى المعارضة للنظام الحاكم أيا كان نوعه فلابد لتلك المنظمات كذلك أن تظل بعيدة عن تأثيرات أحزاب المعارضة، التي تسعي في الغالب الأعم، للاستفادة من ما تطرحه تلك المنظمات من مطالب تتعلق بكافة أوجه الحياة فتصور ذلك تقصرا من قبل الحكومة[٣].

فمن الواضح، ان زيادة التعاون بين القطاع العام والمجتمع المدني تؤدي إلى زيادة فعالية التخطيط والسياسات وكفاءة أكثر وتكلفة أقل في تنفيذ المشروعات، مما يؤدي إلى تحسن عام لظروف العمل وبيئة التعاون بالنسبة للمجتمع[٤]. لقد لعبت منظمات المجتمع المدني، ولاسيما منظمات غير الحكومية غير الدولية دورا حاسما في مجال النهوض بالقانون الدولي لحقوق

١-د. إبراهيم محمد ادم، منظمات المجتمع المدني ودورها في والديمقراطية والحكم الراشد، مركز التنوير المعرفي، وقت الزيارة ٤/ ٨/ ٢٠١٥، http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=51

٢-سامر عبده عقروق ، دور مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، جامعة النجاح الوطنية،تأريخ الزيارة ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٥، https://www.najah.edu/ar/page/3582

٣-د. إبراهيم محمد ادم، منظمات المجتمع المدني ودورها في والديمقراطية والحكم الراشد، مركز التنوير المعرفي، وقت الزيارة ٤/ ٨/ ٢٠١٥، http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=51

٤-برنامج التواصل الحكومي المدني، دليل المتدربين، وقت الزيارة ١٦/ ٨/ ٢٠١٥، http://el-sadat.org/project_img/5201.pdf

الإنسان وتوسيع نطاقها بطريقة رئيسية من خلال الرصد و الإبلاغ. فقد توسعت دورها بشكل كبير منذ الحرب العالمية الثانية[1].

لابد من التمييز بين واقعين مختلفين لمجال عمل مؤسسات المجتمع المدني، ففي الدول المتقدمة قد ترعرعت في ظل تقدم اقتصادي كبير، وانتشار الديمقراطية والحرية، وبالتالي فقد استفادت من البنيات التحتية ووفرة مصادر التمويل، الشيء الذي جعلها تتمتع بالاستقلالية في بعدها التنظيمي والهيكلي. وكل هذه الظروف جعلت المجتمع المدني في الغرب، يلعب دورا حيويا مكملا لمسيرة النمو الإنساني والمجتمعي. أما في دول العالم الثالث فهذه التنظيمات ظهرت في ظل ظروف مختلفة تماما" ذلك أن التطورات التي عرفتها هذه الدول، خاصة ما يتعلق بمخلفات الاستعمار، قد جعلها تعاني مجموعة من الاختلالات والتناقضات في كافة الميادين. فظهور المجتمع المدني كان يهدف إلى ملئ الفراغ الذي تركه انسحاب الدولة وتخليها عن بعض أدوارها خاصة على المستوى الاجتماعي[2]. نخلص مما سبق إن من أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الرشيد فهو الفساد والعنف والفقر، والذي يؤدي الي تقوض الشفافية والأمن والمشاركة والحريات الأساسية. فمن المعلوم، إن الحكم الديمقراطي ينهض و يتطور بالتنمية عن طريق القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان المساواة بين الجنسين، وتوفير سبل العيش المستدامة. وفي هذا الشأن، هنالك جدال حول دور منظمات المجتمع المدني أن يضطلع بدور فاعل في تحديد الأولويات والتعريف باحتياجات الناس من الفئات الأشد ضعفا في المجتمع.

١–مجموعة من المتخصصين بمجال المرأة، المرأة القيادية بين النظرية و التطبيق، منشورات المعهد الدولي لقانون حقوق الأنسان، طبع في السليمانية–اقليم كوردستان، ٢٠١٠، ص ٢٨.

٢–م. محاسن، الحكامة الجيدة، ستارتايمز، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٩، http://www.startimes.com/?t=19586806

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المبحث الثالث : دور منظمات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة

مع بداية القرن الحادي والعشرين تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة مع الحكومة في إنجاز العديد من الأهداف المجتمع، وفي تحمل المسؤولية مع الدولة في إشباع الاحتياجات و مواجهة المشكلات، بل وفي صنع القرارات[١]. مع أخذ بنظر الإعتبار، قد يكون علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني علاقة تنافسية، وهذه قد تنتج عن خلاف سياسي، أو عن اختلاف في الرؤية المجتمعية والاقتصادية، أو تنافس في الممارسة السياسية. أو قد تكون العلاقة بينهما علاقات تكامل وشراكة، وهذا يعني بأن هذه المؤسسات تقوم بالأدوار التي لا تستطيع الدولة القيام بها، أو تقوم بأنشطة مكملة لنشاطات الدولة[٢].

وكما يتضح، بان الحكامة الرشيدة هي نتيجة وترجمة مباشرة لتبني سياسة اللامركزية ووضع إطار قانوني يمنح الفاعل السياسي والاقتصادي والمدني الشروط المناسبة لتحقيق المشاركة والعدالة والشفافية والإدماج. إذن، فإن ارتباط اللامركزية بالعدالة الاجتماعية عن طريق التنمية المحلية القائمة على المشاركة السياسية، ولعل البعد الأكثر أهمية لارتباط اللامركزية بالنهوض بالتنمية البشرية يأتي من خلال الكفاءة الانتاجية بمعناها الواسع ومن التمكن من وضع أليات المساءلة والمحاسبة والحد من الروتين وتطبيق مبدأ الشفافية في المعاملات والحد من مظاهر الفساد الأداري والمالي [٣].

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد

أن منظمات المجتمع المدني بإمكانها أن تلعب دورا رئيسيا في تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد و ذلك من خلال تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده و خاصة في القضايا الجوهرية المتصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية . بالإضافة الي المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وفي إعداد الدراسات والأبحاث و الذات المساس بالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، وكذلك في مجال التنمية، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية[٤].

١–مدحت محمد أبو النصر، نفس المصدر السابق، ص ٦٩

٢–هنالك اوجه عدة لتحديد العلاقة بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تحديد الحكم الرشيد في الجوانب الاقتصادية، حيث يتمثل في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار في القضايا التي من شأنها تطوير العلاقات الداخلية، ومع الدول المجاورة، بما يحقق حياة أفضل للإنسان في الدولة ذات العلاقة. أما بالنسبة لأوجه السياسي، يتمثل في رسم السياسة العامة للدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية بما يحقق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.واخيرا فإن الحكم الرشيد الإداري، فهو يتعلق بالجوانب التنفيذية لكل ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والسياسية والتنموية وحقوق الإنسان وكرامته، وفق ما هو مرسوم ومتفق عليه. انظر: سامر عبده عقروق ، نفس المصدر السابق،
https://www.najah.edu/ar/page/3582

٣–محاسن، الحكامة الجيدة، ستارتايمز،٣٠/ ٩/ ٢٠٠٩، http://www.startimes.com/?t=19586806

٤–سامر عبده عقروق ، نفس المصدر السابق، https://www.najah.edu/ar/page/3582

ينبغي القول، بان أزمة المجتمع المدني في أي مجتمع كان لا يمكن تجاوزها بمجرد بناء هياكل تنظيمية من مؤسسات و نقابات...الخ، بل في ترسيخ القيم الآخلاقية و المفاهيم الديمقراطية في العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإجتماعي المدني، وإيجاد التقارب بين المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني، إذ يفترض في هذه المؤسسات ان تكون المظلة الحقيقية لحماية الإنسان و حرياته. رغم انه من المسلم به إن المجتمع المدني ليس موروثا تأريخيا بل هو مشروع للبناء و انجاز حضاري وانه ليس نقيضا للدولة و القول بخلافه يعني ان المجتمع المدني هو مجتمع التمرد و الفوضي و الدولة اداة تسلط و قمع[1]. ويتبين من ذلك، ان المنظمات المجتمع المدني تعمل مع السلطات، على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات، والحد من الانتهاكات، ومعاقبة القائمين عليها. وفي الجانب الأخر، تساهم مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن، وذلك من خلال حملات توعية مستمرة.

علي الصعيد الدولي، يلعب المجتمع المدني المعني بشؤون المرأة دورا نشطا في دفع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن المعروض على اللجنة[2] إلى الأمام، وفي السنوات الأخيرة سجل أكثر من ٦٠٠٠ من ممثلي المجتمع المدني للمشاركة في الاجتماع السنوي للجنة في نيويورك. ويمكن إعتبار، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥، نقطة تحول أخرى بالنسبة للمجتمع المدني الذي ينظم أعماله في مجال المرأة والسلام والأمن. في بيجين، جمعت الأمم المتحدة ممثلي ١٨٩ بلدا، بالإضافة إلى ٤٠٠٠ ممثلا من المنظمات غير الحكومية، لمناقشة التزامات لتعزيز مساواة المرأة. ونجد هنا ضرورة التأكيد على المجتمع المدني المعني بالمرأة ، حيث لعب دورا قياديا في تشكيل منهاج عمل بيجين، الذي وافقت عليه الدول بالإجماع في ختام المؤتمر. ومن بين المجالات الاثني عشر التي تناولها منهاج العمل "المرأة والنزاع المسلح"، والذي يدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في تسوية النزاع، وفي حماية النساء اللاتي يعشن في مواقف النزاع المسلح، من بين أهداف استراتيجية أخرى[3].

أما علي الصعيد الوطني، إن أهمية دور المجتمع المدني باتت واضحة بالنسبة كثيرا من الحكومات بعد أن كانت تتصارع معه أحيانا أو تتخذ موقف المواجهة معه و تضع له العراقيل أحيانا أخري، أصبحت تشجعه و تدعمه بل تكلفه أحيانا بتنفيذ بعض المشروعات والبرامج الحكومية الموضوعة في خطة الدولة[4]. رغم انه من المسلم به إن منظمات المجتمع المدني تساهم في تعزيز الحكم الرشيد من خلال المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، مثل صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، والقيام بالأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر

١-د.كامران الصالحي، نفس المصدر السابق، ص١٥٣-١٥٤

٢-أنشئت لجنة وضع المرأة في عام ١٩٤٦ لتكون الهيئة التابعة للأمم المتحدة المختصة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وتستمر اللجنة في الاجتماع سنويا، لتضم الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني، لمناقشة القضايا الملحة التي تواجه النساء في العالم،

٣-سينثيا إينولي، الإطار المعياري المرأة والسلام والأمن، مقابلة عن طريق الفيديو مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٥.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منع النزاع و تحويل العدالة و ضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، ص ٢٩-٣٠، http://wps.unwomen.org/en

٤-مدحت محمد أبو النصر، نفس النصدر السابق، ص ٦٩-٧٠

والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، واقتراح الحلول. إضافة الي العمل مع السلطات من اجل سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وتعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات، والحد من الانتهاكات ومعاقبة القائمين عليها، وخضوع القائمين علية للمساءلة[١].

وبعبارة أدق، إن منظمات المجتمع المدني ساهمت بفعالية في بث الوعي بين المواطنين بقضايا حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية بشكل عام، وفي نشر ثقافة حقوق المرأة، ومشاركتها الكاملة والفاعلة في جميع المجالات ولاسيما في مواقع صنع القرار، والتصدي لمظاهر التمييز والعنف ضدها بشكل خاص. في هذا الإطار يمكننا القول، بإن المجتمع المدني يشكل أحد العناصر الأساسية في بناء حكم الراشد، فهو تعبير عن مدى توفر مجال للحريات المنتجة لفعالية سياسية. في حين تهدف الحكم الرشيد علي تحقيق توازن بين العقلانية المالية و العقلانية السياسية[٢].

وأخيرا، يمكننا القول، بإن جوهر المجتمع المدني هو تحرير قوي المجتمع من القيود في ممارستها لحقوقها و حرياتها في ظل نظام ديمقراطي يضمن ممارسة تلك الحقوق من خلال التوازن بين السلطة والحرية فقوة النظام الحاكم تكمن في قوة المجتمع المدني و تماسكه، وشرعية النظام الحاكم تكمن في تمثليه لأغلبية افراد المجتمع و دفاعه عن مصالحهم[٣]. ولعل ما يضيف إلى أهمية هذا الموضوع، فإن تحقيق الحكم الرشيد يتطلب تفاعلا أكبر بين (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) لتحديد التوازن السليم فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تتركز على المواطنين. ونظرا لاستمرارية التغيير، ينبغي أن تملك الدوائر الثلاث قدرة ذاتية على التفاعل والتكيف بصورة مستمرة، بما يسمح بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

١-برامج الحكم الرشيد و المشاركة المجتمعية، إتحاد لجان المرأة للعمل الجماعي، وقت الزيارة ٨/٤/ ٢٠١٥،
http://www.awcsw.org/ar/programs/governance-and-community-participation- sector

٢-دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ٢٠١١/٠٤/٢٩،
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html

٣-د.كامران الصالحي، في الديمقراطية و المجتمع المدني (دراسة تحليلية سياسية)، نفس المصدر السابق، ص١٥٦

المطلب الثاني: دور منظمات النسوية في تعزيز الحكم الرشيد

يعد جدول أعمال المرأة والسلام والأمن الحالي نتاجا لأكثر من قرن من جهود النشطاء في مجال السلام الخاص بالمرأة على المستوى الدولي. وقد ظهر الحركة العالمية للمجتمع المدني من أجل تحقيق السلام للمرأة لأول مرة في الاحتجاجات على الدمار واسع النطاق الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، وتطورت بعد عدة عقود من التنظيم على نطاق أصغر على المستويين المحلي والوطني. وخلال الحرب العالمية الثانية، استمرت حركة السلام الدولي من أجل المرأة في الدعوة لإنهاء النزاع ونزع السلاح على المستوى الدولي. ولأول مرة، اجتمعت نساء نصيرات للسلام من شتى أنحاء العالم في المؤتمر الدولي للمرأة في لاهاي في ٢٨ نيسان ١٩١٥، وهن عازمات علي دراسة أسباب الحرب والإعلان عنها والقضاء عليها. وفي أثناء فترة الحرب الباردة، حول المجتمع المدني اهتمامه تجاه قضية النهوض بمعايير حقوق الإنسان الدولية، واعتماد المعاهدات والاتفاقيات التي تنص على الحق في المساواة بين الجنسين. ومن بين تلك المعاهدات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، والتي اعتمدت في عام ١٩٧٩[١].

في ضوء الأهمية البالغة لمشاركة و دور منظمات النسوية، قام معهد جنيف للدراسات العليا ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥بدراسة وتحليل متعمق شمل (٤٠)عملية سلام منذ انتهاء الحرب الباردة، أثبت الأكاديميون أن الحالات التي استطاعت فيها الجماعات النسائية ممارسة تأثير أقوى على عملية المفاوضات، كانت فرصها أعلى بكثير في التوصل إلى اتفاق مقارنة بالحالات التي كانت فيها الجماعات النسائية ضعيفة التأثير أو غير مؤثرة. في الواقع، تم التوصل إلى اتفاق في جميع الحالات تقريبا التي شاركت فيها المرأة وكان تأثيرها قويا. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط التأثير القوي للمرأة على عملية التفاوض ارتباطا إيجابيا بزيادة احتمال تنفيذ الاتفاقات[٢].

من أجل إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإزالة الآثار الخطيرة الناجمة عن العنف، وتعديل الخلل والعيوب موجودة في تشريعات الأحوال الشخصية والقانون المدني والعقوبات، فإننا نحاول في هذا الدراسة التركيز علي عمل كثير من المنظمات النسوية في إقليم كردستان يساهمن بنشاط وكفاءة لبناء مجتمع اكثر ديمقراطية وازدهارا في ظل تنمية مستدامة وعادلة. وذلك لتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية وضمان حقوقهن كمواطنات ومشاركات في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

ولعل ما يضيف إلى أهمية دراسة دور ومساهمة المنظمات النسوية في بناء المجتمع، فلابد من الإشارة الي الانتقادات الشديدة الموجه للمنظمات النسوية بشكل عام، بانهم ينشطون بين الحين والأخر في مجال حقوق المرأة بدون أن يصل إلى قلب معاناة المرأة وتكتفي بنشر التقارير والتصريحات. وفي أغلب الأحيان، تصل الي حد إتهام هذه المنظمات والمؤسسات

١–سينثيا إينولي، الإطار المعياري المرأة والسلام والأمن، نفس المصدر السابق، ص ٢٩

٢–ماري أورايلي، وأندريا أو سوليباهين وثنيا بافلهولز، مشاركة المرأة وفهم أفضل للجوانب السياسية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منع النزاع و تحويل العدالة و ضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، ص٤١،

http://wps.unwomen.org/en

الاجتماعية مما يجعلها كلها في مصاف المنظمات التي تسعى إلى الاستفادة والمتاجرة بآلام النساء ومظالمهن، لأنها صارت منظمات ربحية اكثر من كونها خدمية. علاوة علي ذلك، إن غياب سيادة القانون واللجوء الي الأعراف العشائرية ساهمتا باستمرار العنف ضدالمرأة. صحيح هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية موجودة في اقليم كردستان في الوقت الحالي، ولكن أغلبها تابعة لأحزاب سياسية تقوم باستغلالها لصالح مشاريعها السياسية والدعاية الانتخابية، لذلك فان أغلب المنظمات لا تستطيع الضغط على الحكومة في سبيل تنفيذ مشاريعها، فالمنظمات مستسلمة للواقع والسلطة.

ونظرا لأهمية منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع وظهورها كقوة خامسة على مستوى العالم، لقد نشأت العديد من المنظمات والمراكز والجمعيات وباختصاصات مختلفة في اقليم كردستان. انطلاقا من هذا المبدأ، ان حكومة اقليم كردستان اسست دائرة خاصة باسم "مديرية المنظمات غير الحكومية"، ترتبط بشكل مباشر بمجلس الوزراء في حكومة الإقليم. وبحسب هذه المديرية فان هناك اكثر من (١٣٠٠) منظمة محلية موجودة في اقليم كردستان في الوقت الحاضر[١].

وجدير بالذكر، أن المرآة في إقليم كردستان لم تكن لها مشاركة منصفة وكاملة على قدم المساواة مع الرجل ما يجعلها تحت وطأة الإقصاء والتمييز والحرمان في جميع حقوقها وفي مقدمتها تهميشها وحرمانها من المشاركة السياسية الكاملة في صنع القرار. ثمة قناعة أساسية مؤداها إن منظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها تناضل من أجل سيادة المفاهيم الديمقراطية خاصة ما يؤيد ويدعم حقوق المرآة. وتوحيد الجهود من أجل ازالة كل أشكال العنف والاضطهاد عن المرآة ، واعطائها الكثير من الفرص لابرازها فضلا عن مشاركتها في صنع القرار وتولي المهام والمسؤوليات في مؤسسات المجتمع والحكومة.

رغم تغيير آراء و وجهات نظر بعض الاتجاهات حول المشاركة السياسية للمرأة والعمل القيادي، إلا ان التسلط الذكوري يظهر بصفة جلية في الأداء الحكومي، وفي توزيع الحقائب الوزارية كمنصب قيادي وسيادي، وكذلك يتجلى في التوزيع غير المتكافئ مقارنة بالرجال من حيث التمثيل الرسمي، على مستوى المؤسسة أو الحكومة، وفي المؤتمرات والدورات والإدارات الإشرافية خارج الإقليم. مع ذلك، ينبغي أن تأخذ منظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها دورها الحقيقي في بناء ثقافة المرأة وزيادة وعيها وذلك بإنشاء نوادي وجمعيات ومراكز ثقافية كذلك فان لهذه المنظمات دور فاعل بالعمل على تثقيف المجتمع وتغيير عقلية أبنائه نحو احترام المرأة وأهمية دورها في بناء المجتمع و تطوره.

على أية حال، والى جانب الأفكار و الإتجاهات المتعارضة لقد نجحت سياسة اقليم كوردستان الى حد ما في بث القيم الديمقراطية وتعديل التشريعات الخاصة بالمرآة بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. وهنالك انجازات للمرأة بما في ذلك تعزيز دورها بمشاركتها في ميادين العمل السياسي وفي المؤسسات الحكومية. لقد حصلت المرأة في البرلمان الكوردستاني نسبة

١-عبد الخالق سلطان، دور المنظمات المدنية يتراجع في كردستان، ٦/٧/ ٢٠١٥،
http://www.iraqhurr.org/content/article/27112265.html

تمثيل المرآة (٣٣٪) من مجموع (١١١) نائباً[١]. كما لم يغفل الدستور العراقي حق المرأة سواء في الحياة العامة والحياة السياسية، فقد ساوي الدستور بين الرجل و المرأة ولم يميز بين الجنسين كما نص في المادة (٢٠) "إن للمواطنين رجالا و نساءا حق المشاركة في الشون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت و الإنتخابات و الترشيح". كما أكد الدستور علي نسبة تمثيل المرأة في المادة (٤٧) "يستهدف قانون الأنتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب"[٢].

مع ذلك، فان العنف لا يزال يلاحقها في كل مكان داخل المجتمع، صحيح ان العنف ضد المرأة انخفض في مناطق وازداد في أخرى. ومن هذا المنطلق، فمن الضروري القيام بخطوات لوضع خطط ستراتيجية لتفعيل مشاركة المراة في ميادين العمل في اقليم كوردستان وخاصة في الحياة السياسية وتوزيع المسؤوليات في السلطة وفق أليات حضارية ديمقراطية التي تمنح المرأة نسبة كبيرة من التمثيل البرلماني فتشترك في سن القوانين وصياغتها والمصادقة على القرارات المهمة الخاصة بنمو واعمار البلاد .

وفي هذا الإطار لابد من التطرق الي دور المنظمات النسوية و محاولات ناشطات وحقوقيات، حيث ناشدن السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى مراجعة بعض المواد في تشريعات الأحوال الشخصية والقانون المدني والعقوبات، التي تخالف الاتفاقات الدولية في مسالة إنهاء العنف ضد المرأة. وإن المنظمات النسوية نجحت الي حد ما في إقليم كردستان من خلال جهد جماعي التأثيرعلى صناع القرار من أجل الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة كأتفاقية سيدوا وقرار مجلس الأمن المرقم (١٣٢٥) الخاص بتعزيز مشاركة المراة في صنع السلام، فهو يعطي فرصة مدعمة بقرار دولي لتطوير مشاركتها ويعطي مستوى جديد في أشراك المرأة في مهام قيادية.

علي الرغم من وجود عقبات وعراقيل وصعوبات، خطت حكومة اقليم كردستان خطوات مهمة بتعاون واستجابة برلمان كوردستان للحفاظ على حقوق المرأة بشكل قانوني، فمنها تعديل قانون الاحوال الشخصية العراقي سنة (٢٠٠٨) واصدار القانون المرقم (٨) الخاص (بمناهضة العنف الاسري) سنة (٢٠١١) الذي يجعل من شتى صنوف العنف على أساس الجنس امام الجزاء القانوني. علاوه علي ذلك فهنالك خطوات مهمة لعمل الحكومة في مجال حماية حقوق المرأة، حيث تم منع ما كان يسمى في القوانين العراقية القتل على الشرف وكان يتم التغاضي عن قتل المرآة بهذه الذريعة منعا باتا في كوردستان ومنذ ذلك الحين بات تعامل هذه الجريمة كجريمة قتل العمد. بالاضافة الى منع الزواج القصري، والكبير بصغير، وزواج المقايضة او المبادلة، تحديد وتشريط تعدد الزوجات، منع ختان النسوة، وتهيئة نوع من العدالة في حقوق الميراث بين الرجال والنساء، والذكور والاناث، وبهذه التعديلات والقوانين الجديدة تميز اقليم كوردستان بشكل ملفت مع باقي المناطق العراقية. يمكننا أن تتناول في هذا الإطار، قرار حكومة الاقليم في كانون الاول (٢٠٠٩) بتأسيس المجلس الأعلى لشؤون المرأة في

١-من مكاسب هامة التي احرزتها الحركة النسائية وبنجاح هو النص في الدستور العراقي على ألية الكوتا في مشاركة النساء بنسبة لاتقل عن (٢٢ ٪)كما اعتمدت هذه الكوتا في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩ ، وواظبت المرأة على المشاركة بنشاط في الإنتخابات والإستفتاء على الدستور على الرغم من التهديدات الأمنية وتصاعد النزاع، إلا ان هناك تحجيم لمشاركتهن الفعالة في المفاوضات بين القوى السياسية لحل النزاعات واستتباب الامن والسلام.

٢-مجموعة من المتخصصين بمجال المرأة، المرأة القيادية بين النظرية و التطبيق، نفس المصدر السابق، ٢٠١٠، ص ٥٥.

إقليم كردستان[١] يمكن إعتبارها خطوة ايجابية، لتحسين تدخل الحكومة للنهوض بواقع المرأة في الاقليم، الا ان المجلس ما زال يفتقر الى عدم وجود قانون خاص به، مع وجود ضعف في القدرات البشرية والمالية التي تعني بالنوع الاجتماعي.

وأخيرا، يمكننا القول بأن تطور ورقي المجتمعات المتحضرة بات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاجتماعي للمرأة ومساهمتها الفعالة في البناء الحضاري للمجتمع. فالمجتمع الذي يصل إلى احترام المرأة والتعامل معها كانسان متكامل له كامل الحقوق الإنسانية وآمن بدورها المؤثر في بناء وتطور المجتمع يكون مجتمعا قد بلغ مرحلة من الوعي الإنساني وفهم أسس التربية الإنسانية الصحيحة. ومن أجل بنيان الحكامة الجيدة، و خلق ثقافة الاحترام لقيم المواطنة المسؤولة، فلابد ان ينعكس مباديء ومعايير للحكامة الجيدة في مشروع دستور إقليم كوردستان، إضافة الي تركيز و تشديد على تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة، والإنصاف، والجودة، والشفافية، والمحاسبة والمسؤولية، واحترام قيم الديمقراطية.

المطلب الثالث: الدعم الدولي للمنظمات النسوية في تعزيز الحكم الرشيد

من الواضح، ان للمنظمات الدولية دور بارز في تعزيز الحكم الرشيد، وفي نفس الوقت يؤكد هذه المنظمات على الدور الهام للمرأة في جميع عمليات السلام و دعم حماية حقوق النساء في النزاعات المسلحة و تعميم المنظور الجنسي في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة. وعلاوة علي ذلك، تهدف المنظمات الدولية الى تمكين النساء القياديات ببناء قدراتهن وتعزيز مهاراتهن في العمل المجتمعي والعمل التطوعي من خلال إدارة المبادرات المجتمعية في مجتمعاتهن وذلك لتعزيز مشاركتهن مجتمعيا وضمان حقوقهن كمواطنات ومشاركات في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

ودعت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، في (٢٥) تشرين الثاني (٢٠١٣) القادة العراقيين الي تشريع قوانين لمنع العنف ضد المرأة. وكذلك طالبت بإجراء "تغيير جذري في الأعراف والتقاليد ضرورة دعم الجهود لإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٢]. وفي هذا السياق إن "قانون مناهضة العنف الأسري" الذي أقره برلمان أقليم كردستان هو قانون رصين بحيث يقوم بتجريم حالات عدة من الاعتداء وأستغلال المرأة ويضع عقوبات رادعة لكل حالة.

إن تطبيق ودعم قرار الأمم المتحدة (١٣٢٥) يعتبر التحدي الأكبر الذي تواجهه النساء في العراق عموما في المرحلة الحالية وذلك لغياب دور المرأة العراقية في صنع القرار السياسي الوطني في ظل الصراعات السياسية الحالية وإقصاء دور المرأة

١-المجلس الأعلي لشؤون المرأة في أقليم كوردستان ، صدر قرار التأسيس المجلس في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٩ من مجلس وزراء إقليم كوردستان وفقا الفقرة (٣) من المادة (٨) من قانون مجلس وزراء إقليم كوردستان ذي الرقم ٣ لسنة ١٩٩٣، و قد صدر أمر تكليف الأعضاء في شباط ٢٠١١. انظر الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان- حقوق المرأة

http://www.ekrg.org/files/pdf/High_Council_Women_Arabic.pdf

٢-المدي بريس، نسوية تعد قانون العنف الأسري في كردستان رصين، ٦/ ١٢/ ٢٠١٣،

http://www.almadapress.com/ar/news/22364

في المفاوضات التي جرت بين الكتل السياسية لحل الأزمة التي كان يمر بها البلد بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فضلا عن إقصاء لدور المرأة للمشاركة في التحديات التي تواجه العراق من الدول المجاورة له.

يعد قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) في تشرين الأول (٢٠٠٠) أحد أهم القرارات المتخذة من الهيئة الدولية على صعيد المرأة. وكذلك يعتبر أول وثيقة رسمية وقانونية تصدر عن مجلس الأمن تدعو إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في كل مستويات صنع القرار، حيث يشجع القرار على تحريك الأمم المتحدة ومجلس الأمن والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات المسلحة. إذن أصبح هذا القرار، بأركانه الأربعة التي تتمثل في المنع، والمشاركة، والحماية، وبناء السلام والتعافي، مركز تنسيق لتحفيز الجهود العالمية للتعامل مع التحديات الكثيرة التي تواجهها المرأة في النزاعات المسلحة وحماية النساء والفتيات من تبعات ما بعد النزاع. وقد شكلت الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة و المجتمع المدني على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، شراكات مضت قدما بجدول الأعمال هذا وخلقت وعيا بالإطار المعياري الذي يحكم هذه القضايا. وفي هذا الصدد يمكن القول بان القرار(١٣٢٥) يفتح المجال أمام المرأة العراقية بشكل عام للإدلاء برأيها والمشاركة بأفكارها والضغط على صناع القرار لتغيير سياسات العنف الدموية إلى أطر الحوار[١].

تجدر الاشارة في هذا الإطار فضلا عن قرار (١٣٢٥) أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي تؤكد فيها على مضمون قرار (١٣٢٥) منها القرار ١٨٨٣ التي تلزم فيه العراق بتطبيق القرار (١٣٢٥) والقرار (١٨٨٩) الذي يؤكد فيه على قرار (١٣٢٥) ولكن مازالت نتائج تطبيقه لا ترضي الطموح وتعطي للمرأة دورا متكاملا في عملية السلام والمصالحة الوطنية أو في المفاوضات السياسية للوصول إلى بلد ينعم بمفاهيم السلام ويحترم الرأي والرأي الآخر بعيدا عن العنف والإرهاب[٢].

مع اهتمام المجتمع الدولي (منظمات الدولية والأمم المتحدة وصناديق التنمية الدولية) بدعم برامج ومشاريع تمكين المرأة، لكن غالبا ما تميزت بضعف في التطبيق والتمويل. لكن يبقى اهتمام ومشاركة المجتمع الدولي أمرا مهما، في الحث على العمل وفق معايير حقوق الإنسان العالمية في العراق. ويجب ان تؤخذ مقترحات وأصوات نشطاءالسلام المحليين بعين الاعتبار خصوصا النسوية منها، ويجب التشديد على سبل التعاون ما بين المجتمع المدني والحكومة العراقية من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى وتعزيز المحاسبة والشفافية. لذا يتوجب احترام ودعم جهود المجتمع المدني والتزامه في نشر السلام رغم وجود بعض التحديات.

في هذا الإطار يمكننا القول بان تمكين النساء عضوات المجالس المحلية والنساء القياديات في المواقع المستهدفة ليصبحن عوامل للتغيير وان يساهمن بشكل فعال في بناء مجتمعات اكثر ديموقراطية وازدهارا وتحقيق المزيد من التنمية المستدامة، وذلك

١–سينثيا إينولي، نفس المصدر السابق، ص ٢٨

٢–منظمة آوان للتوعية و تنمية القدرات، القرار ١٣٢٥ ودور المرأة العراقية في السلام والأمن، وقت الزيارة ٦/ ٨/ ٢٠١٥،
http://awanorganization.weebly.com/16021585157515851325.html

من خلال بناء المعرفة التقنية والمهارات العملية، وبناء شبكة قوية من المجموعات النسوية اللواتي يعملن على دعم جهود حملات الضغط والمناصرة من خلال خلق دعم اجتماعي لقضاياهن في المجتمع، بالاضافة الى بناء التحالفات والتي تهدف الى تحقيق التغيير.

وقد تبين من خلال هذة الدراسة، بإن تنمية عادلة لا يمكن تحقيقها إلا بالانضمام و إدخال مجموعة من المبادئ العامة للحكم، ومنها سياسات رشيدة اقتصاديا واجتماعيا، شفافية حكومية، وقابلة للمحاسبة المالية، إنشاء محيط ملائم للسوق قصد التنمية، تدابير لمحاربة الرشوة، احترام القانون وحقوق الإنسان، حرية الصحافة والتعبير،وهذه المبادئ ستكون أساسية في علاقات التعاون الجديدة. وبالأخص عندما باتت التنمية حق من حقوق الإنسان بحيث دخل "الحق في التنمية" في جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة منذ عام (١٩٧٧). ولكن لا يزال يتعين علي البلدان النامية بذل المزيد من الجهود من أجل ن تكفل للجميع إمكانية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من العولمة. ويجب عليها أن تقيم نظاما سياسيا يشجع الحكومة والقادة السياسيين والقيادات المدنية على صياغة الأهداف التي تتركز على الناس والسعي وراء تحقيقها، بالإضافة إلى نظام يعزز توافق الآراء العام حول هذه الأهداف.

وخلاصة القول، فيما يتعلق بالمجتمع الدولي فلابد من بناء قدرات الحكومات الوطنية في البيئات الهشة والبيئات المتضررة من النزاع، وقيام بتخصيص الموازنات المراعية للمنظور الجنساني ولضمان الترابط بين التخطيط الوطني وبين أهداف المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك يتعين علي الدول التخلص من القوانين واللوائح التمييزية التي تحول دون المساواة الكاملة في إتاحة الحقوق والخدمات الأساسية أثناء النزاع وبعده بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والتعليم والملكية والسبل المعيشية و كذلك الحق في الجنسية.

الخاتمة

إن الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبدوره تؤدي مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم جميعها، وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية، دورا بارزا في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات، وتساهم في تعزيز السلوك المدني. وبعبارة أدق، ينصرف مفهوم الحكم الصالح إلى منظومة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاه الإنسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.

الإستنتاجات و التوصيات

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة، توصلنا الي جملة من الأستنتاجات والتوصيات كالأتي:

أولا: الإستنتاجات

١.إن الحكامة الجيدة لا تتحقق إلا في ظل الديموقراطية، مع وجود نظام متكامل من المحاسبة و المساءلة السياسية و الإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، و القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة.

٢. في ظل الحكامة الجيدة بإمكان ضمان المشروعية السياسية عن طريق انتخابات منتظمة حرة و نزيهة و تعددية. ولضبط عملية الشفافية يجب ضمان حق المواطن في الإعلام و المعلومات و جعل أمن الأفراد و الممتلكات و الحريات من أولويات الدولة.

٣. الدول التي تتمتع بالحكامة الجيدة أقل عرضة للعنف وأقل عرضة للفقر. عندما تميل الحكومات أكثر إلى الاستثمار في السياسات الوطنية التي تحد من الفقر، ويوفر الحكم الرشيد، من خلال خلق الأرضية للتوزيع العادل للموارد. من هذا المنظور، فان الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية انسانية مستدامة.

٤.يشكل الحكم الرشيد عماد عملية صياغة السياسات وتنفيذها على نحو فعال، بما يشمل التكامل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، لهذا لا يمكن احترام حقوق الإنسان وحمايتها على نحو مستدام في غياب الحكم الرشيد.

٥.هنالك ترابط وتتداخل بين معايير الحكم الرشيد ومبادئ حقوق الإنسان، بحيث إن الحكم الرشيد يسترشد بالتفسيرات المعيارية القائمة لمبادئ حقوق الإنسان على نحو أوسع. علي وجه الخصوص، إن مبدأي عدم التمييز والمشاركة يدعمان موضوع المساواة الثابت في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٦. تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم لأنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة والوصول إلى الموارد العامة، لإن منظمات المجتمع المدني التي تنشط في ميدان التنمية تكمل دور الدولة (ولا تحل محلها).

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ١١٩-١٥٨
DOI: 10.21928/juhd.20170315.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

ثانيا: التوصيات:

١.إن انعدام المساواة في تقاسم السلطة يؤدي إلى انعدام المساواة في اقتسام الموارد بين الرجال والنساء. لذلك فإن تطوير الحكم الرشيد يستلزم مساهمة المرأة في كافة مستويات صنع القرار ، فلابد أن تتوفر لهن فرص متكافئة للمشاركة في صنع القرارات العامة.

٢.التأكيد على التزام الحكومات بتنفيذ خطة الطوارئ الوطنية للقرار (١٣٢٥) حول مشاركة المرأة في الأمن وبناء السلام، وفي المفاوضات السياسية وفي حل النزاعات، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لها في ميزانية الدولة.

٣.ينبغي على منظمات المجتمع المدني النسائية والحركات النسائي، بناء تحالفات استراتيجية عبر شبكات المجتمع المدني لتقوية قاعدة الأنصار والأثر على القضايا الناشئة العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن.

٤.علي حكومة إقليم كوردستان تسخير الامكانيات لخدمة قضايا المراة ودعمها وتأييد حقوقها وايقاف التدهور الخطير في منظومة حقوق الانسان ووقف الانتهاكات الخطيرة التي تمارس ضد النساء، وتذليل العقبات التي تعترضها وتصدها عن الوصول الى مراكز صناعة القرار. والعمل على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في مشروع الدستور إقليم لكي يضمن مساهمتها ومشاركتها في صنع القرار.

٥. لابد من التأكيد علي مفهوم الحكامة الجيدة (الحكم الرشيد) في مشروع الدستور لأقليم كوردستان كتعبير عن الفلسفة العامة من أجل إحداث التغيير المنشود والحد من الفساد وسوء التدبير الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية والمجتمعية ولكي تمارس المرافق العمومية وظائفها وفقا لمبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة.

المصادر:

أولا: الكتب

١.أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني (دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي و الإجتماعي و التغلغل الفكري)، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢.إيفان دوهرتي، إختلال ميزان الديمقراطية (لاتستطع المجتمع المدني الحلول محل الأحزاب السياسية)، ترجمة: نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٦.

٣.زبير رسول أحمد، المجتمع المدني و الدولة، إشكالية العلاقة (العراق كحالة للدراسة)، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٨

٤.ستيفن ديلو، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، الطبعة الأولي، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥.د. سربست نبي، المجتمع المدني (السيرة الفلسفية للمفهوم)، مؤسسة حمدي للطباعة و النشر، السليمانية، ٢٠٠٦

٦.سوزان– روزا كرمان، الفساد و الحكم (الأسباب، العواقب، و الإصلاح)، ترجمة: فؤاد سروجي، الطبعة العربية الأولي، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٣

٧.سيروان أبوبكر عزيز، المجتمع المدني في الفكر الإسلامي و الغربي بين النظرية و التطبيق، (رسالة مقدمة الي كلية القانون و الفقة المقارن– الجامعة العالمية للعلوم الأسلامية لنيل شهادة ماجستير بإشراف د. كامران الصالحي)، ٢٠٠٤.

٨.د.سهيل عروسي، المجتمع المدني و الدولة (دراسة في بنية و دلالة المجتمع المدني الدولة و علاقتها بالديموقراطية)، دارالفكر، الطبعة الأولي ، دمشق، ٢٠٠٨.

٩.د. عادل عبداللطيف، الحكم الرشيد:المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط ٢٠١٣.

١٠.عبدالإله بلقزيز، في الديمقراطية و المجتمع المدني (مراثي الواقع، مدائح الأسطورة)، الناشر: أفريقيا الشرق، بيروت– لبنان، ٢٠٠١.

١١.عبد الحسين شعبان، الأنسان هو الأصل مدخل الي القانون الدولي الأنساني، مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٢.د.عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

١٣.د.كامران الصالحي، في الديمقراطية و المجتمع المدني (دراسة تحليلية سياسية)، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، اربيل، ،٢٠٠٢.

١٤.د. محمود نجيب حسني، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٩–١٩٦٠.

١٥.مدحت محمد أبو النصر، أدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعتات الأهلية من منظور التمكين والشراكة و الشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، القاهرة، ٢٠٠٧

١٦.مجموعة من المتخصصين بمجال المرأة، المرأة القيادية بين النظرية و التطبيق، منشورات المعهد الدولي لقانون حقوق الأنسان، طبع في السليمانية–اقليم كوردستان، ٢٠١٠.

١٧.مجموعة من المتخصصين بمجال المرأة، عدالة النوع وحقوق المرأة في العراق، منشورات المعهد الدولي لقانون حقوق الأنسان، طبعة الاولي ، ٢٠٠٦.

ثانيا: المصادر الإلكترونية:

١.د. إبراهيم محمد ادم، منظمات المجتمع المدني ودورها في والديمقراطية والحكم الراشد، مركز التنوير المعرفي، وقت الزيارة ٤/ ٨/ ٢٠١٥،

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=٥١

٢.أبو العراب عبد النبي، مفهوم وآليات الحكامة الجيدة في الدستور الجديد، ٢٠١٢/٢/٢٣،

http://www.maghress.com/attajdid/ ٧٢٥٨٠

٣.أحمد الكردي، مفهوم الشفافية و المقصود بها (طبيعتها واهدافها)، ٢٠ يونيو ٢٠١١،

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/٢٨٠٨٩٩

٤.إدريس ولد القابلة، الحكامة (الإدارة الرشيدة)، ٢٢ كانون الاول ٢٠٠٤،

http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events/١٨٧٢.html

٥.العباس الوردي ،الحكامة الجيدة وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب،المصدر: المساء در،١٧ سبتمبر ٢٠١٢

http://www.marocpress.com/almassae/article-١٠٢٤٨٧.html

٦.ضياء ثابت السراي، المنظمات النسوية وحقوق المراة العراقية ، الحوار المتمدن، العدد: ٣٠٨٩، ٢٠١٠ / ٨ / ٩

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٢٥١٨٦

٧.عبير مصلح، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد،

http://www.aman- palestine.org/data/itemfiles/ad٧٩٤e٨ea٣e٥٣٠٢٥acf٨٢٢b٨٧e٨٣٧b٨e.pdf

٨.عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة ، الحوار المتمدن–العدد: ١٨٠٤ – ٢٠٠٧ / ١ / ٢٣

http://www.csfyemen.org/publication.php?id= ٢٤

٩.عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة الاشكاليات والتحديات، الحوار المتمدن، العدد–١٨٢٠، ٢٠٠٧ /٢/٨، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٨٨١٤١

١٠.عبد الخالق سلطان، دور المنظمات المدنية يتراجع في كردستان، ٦/٧/ ٢٠١٥

http://www.iraqhurr.org/content/article/٢٧١١٢٢٦٥.html

١١.سعيد ياسين موسي، الحوار المتمدن، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ١٧/ ٣/ ٢٠١٤،

http://www.m.ahewar.org

١٢.محمد علي السماوي، مشاركة المرآة في صناعة القرار في اقليم كوردستان انتصار للديمقراطية ، ٣١/ ١٠/ ٢٠١٢

http://ykurdistan.net/vb/archive/index.php/t-٣٨١٩.html

١٣.م. محاسن، الحكامة الجيدة، ستارتايمز،٣٠/ ٩/ ٢٠٠٩،

http://www.startimes.com/?t=١٩٥٨٦٨٠٦

١٤.د. ناجي عبدالنور، دور المنظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة المفكر–العدد الثالث،

http://univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r٣/mf٣a٧.pdf

١٥.نور الدين قربال، الحكامة الجيدة، ١١نوفمبر ٢٠١٣،

http://www.hespress.com/writers/٩٣٥٨١.html

١٦.التنمية، معلومات حول الحكامة، وقت الزيارة ١١/٨/ ٢٠١٥

http://www.tanmia.ma/ar/٤٨-٣٦-١١-٠٧-٠٨-٢٠١٢

١٧.الجهوية الموسعة وإشكالية الحكامة الجيدة، ٠٩/١٠/٢٠١١

http://www.startimes.com/?t=٢٩٣٠٠٥٤٥

١٨.الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، رقم الوثيقة: /A/ HRC ٢٥ /٢٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣

http://wps.unwomen.org/en

١٩.المدي بريس، نسوية تعد قانون العنف الأسري في كردستان رصين، ٦/ ١٢/ ٢٠١٣،

http://www.almadapress.com/ar/news/ ٢٢٣٦

٢٠.المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المجتمع المدني، وقت الزيارة ٥/ ٨/ ٢٠١٥

http://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx

٢١.المركز الفلسطيني للإتصال و السياسات التنموية، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد،٢٠١١.

http://www.pccds.com/sites/default/files/issues/Good٢٠%Governance.pdf

٢٢.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٢٣.برنامج التواصل الحكومي المدني، دليل المتدربين، وقت الزيارة ١٦/ ٨/ ،٢٠١٥

http://el-sadat.org/project_img/**٥٢٠١**.pdf

٢٤.برامج الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية،إتحاد لجان المرأة للعمل الجماعي،وقت الزيارة٤/٨/ ٢٠١٥

http://www.awcsw.org/ar/programs/governance-and-community-participation- sector

٢٥.برنامج تدريبي حول الحكم بالمشاركة، معهد الابحاث التطبيقية– القدس، ٢٠١١

٢٦.دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، ٢٠١١/٠٤/٢٩

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/٣٠١٧.htm

٢٧.صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي ٢٠١٣، من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، وقت الزيارة ١١/ ٨/ ٢٠١٥

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/٢٠١٣/pdf/ar١٣_ara.pdf

٢٨.مفهوم منظمات المجتمع المدني و أهمية دور المرأة، ٣١ أيار ٢٠١٥،

http://syriantf.com/blog/٣١/٠٣/٢٠١٥

٢٩.مفوضية الامم لمتحدة لحقوق الإنسان، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دليل للمجتمع المدني، وقت الزيارة ١٢/٨/ ٢٠١٥،

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/ngohandbook٩_ar.pdf

٣٠.منظومة الأمم المتحدة ، الحوكمة، وقت الزيارة ٧/٨/ ٢٠١٥

http://www.un.org/ar/globalissues/governance

٣١.منظمة آوان للتوعية وتنمية القدرات، القرار ١٣٢٥ ودور المرأة العراقية في السلام والأمن، وقت الزيارة ٦/ ٨/ ٢٠١٥، http://awanorganization.weebly.com/**١٣٢٥**١٥٨٥١٥٧٥١٥٨٥١٦٠٢١٥٨.html.

٣٢.هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منع النزاع و تحويل العدالة و ضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ http://wps.unwomen.org/en

ثالثا: المصادر باللغة الأجنبية:

1.Mark E. Warren, Civil Society and Good Governance, Department of Government،Georgetown University, Washington, DC ١٠٣٥-٢٠٠٥٧, October ١٨, ١٩٩٩
HTTP://FACULTY.GEORGETOWN.EDU/WILCOXC/CIVILSOCIETY.PDF

2. WHAT IS GOOD GOVERNANCE؟
HTTP://WWW.GOODGOVERNANCE.ORG.AU/ABOUT-GOOD-GOVERNANCE/WHAT-IS-GOOD-GOVERNANCE/

3 .Council of Europe, The ١٢principles for good governance at local level, with tools for implementation
http://www.coe.int/t/dgap/localdemocracy/Strategy_Innovation/١٢principles_en.as

4. BRIDGING THE GAP, Evidence on the Links between Civil Society and Good Governance in Iraq
https://www.mercycorps.org/sites/default/files/Mercy/Iraq.pdf